المؤسسة الإسلامية لتأمين
الإستثمار وائتمان الصادرات
ICIEC

ترسيخ الاستدامة:

تعزيز استدامة التجارة والاستثمار والأثر التنموي

تقرير فاعلية
التنمية السنويّ لعام 2025

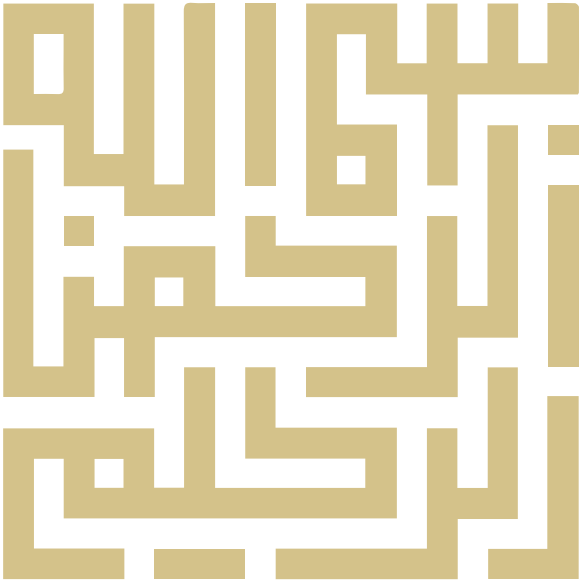

ترسيخ الاستدامة

تعزيز استدامة التجارة والاستثمار والأثر التنموي

الفهرس

كلمة الرئيس التنفيذي 6

نبذة عن هذا التقرير 8

01

نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات 10

أهداف وحلول التنمية الاستراتيجية 12

02

أبرز النقاط حول أداء المؤسسة 14

الأثر التنموي 15

الأداء القطاعي 16

الأداء التشغيلي لعام 2025 18

03

التوافق مع الأولويات العالمية للتنمية المستدامة 20

المواءمة مع الأولويات العالمية للتنمية المستدامة 21

إرساء الاستدامة على مستوى المؤسسة 22

04

إطار الأثر التنموي 26

نظرية التغيير 27

إطار فاعلية التنمية 32

05

الأثر التنموي في عام 2025 34

تنمية الدول الأعضاء 35

تنمية قطاع الصادرات والاستثمار 40

تنمية القطاع المالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية 45

التنمية البشرية 48

06

فاعلية أداء المؤسسة 52

الجودة التشغيلية 53

الأداء التشغيلي 58

07

التطلعات الاستراتيجية لعام 2026 60

تعزيز التماسك الاستراتيجي في إطار مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 61

تعزيز الدعم للدول الأعضاء والتكامل الإقليمي 61

التخفيف المنضبط من المخاطر في مشهد عالمي متغير 62

ترسيخ أطر الرصد والتقييم في المؤسسة 62

08

الملاحق 64

الملحق (أ): نبذة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 65

الملحق (ب): الشبكة الدولية للمؤسسة

الملحق (ج): الحلول المقدّمة لتأمين التجارة والاستثمار 67

الملحق (د): المذكرة المنهجية 68

الملحق (هـ): قائمة المراجع 71

كلمة الرئيس التنفيذي

يسعدني أن أقدّم لكم الإصدار التاسع من تقرير فاعلية التنمية السنوي، الذي يستعرض الأثر التنموي وأداء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 2025. وعلى مدار ما يقرب من عقد من الزمن، عكس هذا التقرير التزامنا الراسخ بالشفافية والمساءلة والتحسين المتواصل في كيفية قياس مساهمتنا التنموية وتوثيقها وإبرازها على مستوى جميع الدول الأعضاء.

وفي ظل مشهد اقتصادي عالمي متزايد التعقيد، تشهد فيه التجارة والاستثمار والأسواق المالية تقلبات متزايدة، أصبحت الحاجة إلى اتباع سياسات منضبطة لإدارة المخاطر أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. وانطلاقًا من كوننا مؤسسة متعددة الأطراف لتأمين الائتمان والمخاطر السياسية، تواصل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات دعم دولها الأعضاء من خلال تيسير التجارة والاستثمار عبر الحدود، وتعزيز ثقة المستثمرين، وتمكين التنمية الاقتصادية، ولا سيما في البيئات التي تظل فيها تصورات المخاطر مرتفعة.

وقد عكس أداء المؤسسة خلال هذا العام مستوى ملحوظًا من المرونة والتطور الاستراتيجي. ففي عام 2025، وفّرت المؤسسة غطاءً تأمينياً للتجارة والاستثمار بقيمة 17.78 مليار دولار أمريكي، مسجلةً زيادة قدرها 38% مقارنة بالعام السابق. كما بلغت التزامات التأمين الجديدة 7.3 مليار دولار أمريكي، مع تخصيص حصة متزايدة منها للعمليات الاستثمارية التي تسهم في دعم تكوين رأس المال على المدى الطويل.

وانسجامًا مع المقاصد العليا للتمويل الإسلامي، تظل الاستدامة في صميم رسالة المؤسسة. وفي ظل تصاعد التحديات التنموية العالمية، بات من الضروري أن تستند استراتيجيات تحقيق القيمة طويلة الأمد إلى مبادئ المرونة والشمولية والإدارة المسؤولة لرأس المال. وتدعم المؤسسة التنمية المستدامة من خلال تمكين التجارة والاستثمار في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية الأساسية، مع التزامها الثابت بدورها المسؤول في إدارة المخاطر والحد منها وفق منهجية متزنة ودقيقة.

خلال العام، تم إدخال تحسينات جوهرية على إطار الأثر التنموي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ، شملت إدخال مؤشرات مُنقّحة، وتعزيز منهجيات قياس الأثر، واعتماد مقاربات أكثر تنظيماً لإثبات النتائج التنموية. وتسهم هذه التحسينات في تعزيز الاتساق والشفافية والمصداقية في تقارير الأثر الخاصة بالمؤسسة، مما يمكّنها من إبراز كيفية ترجمة أنشطتها في التخفيف من المخاطر القائمة على التكافل إلى نتائج تنموية قابلة للقياس عبر الدول الأعضاء.

وبالنظر إلى المستقبل، ستواصل المؤسسة تعزيز هيكلها الخاص بالأثر التنموي، وتطوير دمج الاستدامة، وتعزيز دورها التحفيزي في تعبئة التجارة والاستثمار عبر الدول الأعضاء. وتظل المؤسسة ملتزمة بشكل راسخ بضمان أن أنشطتها في التخفيف من المخاطر تترجم إلى نتائج تنموية قابلة للقياس ومستدامة ودائمة الأثر.

ومع استمرار دعم مجلس إدارة المؤسسة والدول الأعضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية على نطاق أوسع، تبقى المؤسسة واثقة من قدرتها على توسيع وتعميق أثرها التنموي في السنوات القادمة. وفي هذا السياق، أتقدم بخالص تقديري لفريق المؤسسة وشركائها وأصحاب المصلحة على التزامهم وتعاونهم المستمر في تعزيز رسالة المؤسسة.

د. خالد يوسف خلف الله
الرئيس التنفيذي

نبذة عن هذا التقرير

يُعدّ تقرير فاعلية التنمية السنوي، الذي يسلّط الضوء على الأثر التنموي والأداء المؤسسي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، من أبرز وأهم منشوراتها المؤسسية، إذ يعرض هذا التقرير تقييمًا منهجيًا قائمًا على الأدلة حول الدور الفعّال الذي تسهم به حلول التخفيف من المخاطر المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تقدّمها المؤسسة في تعزيز استدامة التجارة والاستثمار ودعم التنمية الاقتصادية على مستوى الدول الأعضاء في المؤسسة.

ويقيس التقرير أداء المؤسسة في ضوء إطار الأثر التنموي المعتمد لديها، موضحًا الروابط بين أنشطة المؤسسة في التأمين وإعادة التأمين، والنتائج التي تتيحها، والآثار التنموية طويلة الأمد التي تدعمها. واستنادًا إلى بيانات محفظة المؤسسة التشغيلية وأنظمتها المؤسسية، يقدّم التقرير رؤية شاملة وموحدة لكيفية إسهام تدخلات المؤسسة في تعزيز المرونة الاقتصادية، وتيسير التجارة والاستثمار عبر الحدود، والإسهام في تحقيق نمو شامل ومستدام، لا سيما في الأسواق المهمشة وعالية المخاطر.

تعتمد نسخة عام 2025 على التقارير السابقة من خلال تعزيز وضوح سرد الأثر الخاص بالمؤسسة، وتحسين صياغة نظرية التغيير لديها، ومواصلة تقنين استخدام المؤشرات بشكل منهجي لتتبع كلٍّ من الأداء المؤسسي والنتائج التنموية. ومن خلال هذا الإصدار، تؤكد المؤسسة مجددًا التزامها بالشفافية، وإدارة الأداء القائمة على النتائج، وتحقيق الأهداف التنموية المشتركة بالتنسيق مع الدول الأعضاء وشركائها.

يهدف تقرير فاعلية التنمية السنوي إلى:

- تقييم أداء المؤسسة التنموي وفق إطار الأثر التنموي المعتمد فائق التصميم
- مواءمة النتائج الواردة في التقرير مع أهداف التنمية المستدامة والأولويات الاستراتيجية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مع إبراز الدور المميز للمؤسسة ونموذجها التشغيلي
- تعزيز الشفافية والمساءلة والتعلّم بشأن النتائج التنموية
- تقديم نتائج مدعومة بالأدلة والبيانات المستمدة من محفظة عمليات المؤسسة وأنظمتها المؤسسية

تدخلات المؤسسة في تعزيز المرونة الاقتصادية، وتيسير التجارة والاستثمار عبر الحدود، والإسهام في تحقيق نمو شامل ومستدام، لا سيما في الأسواق المهمشة وعالية المخاطر

نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

01

نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

شهد عام 1994 تأسيس المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وهي مؤسسة متعددة الأطراف وعضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتتوزع ملكية المؤسسة بين البنك الإسلامي للتنمية و51 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وتتمثّل مهمة المؤسسة في تعزيز التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر العابر للحدود في الدول الأعضاء، من خلال تقديم حلول للتأمين وإعادة التأمين المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تسهم في تقليص المخاطر السياسية والتجارية. ومن خلال منتجاتها في مجال تأمين وإعادة تأمين الصادرات والاستثمار، تسهم المؤسسة في دعم التجارة عبر الحدود، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحشد رأس المال الخاص، بما يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة.

كما تعكس التصنيفات الائتمانية الدولية القوية للمؤسسة متانة مركزها المالي وكفاءة ممارساتها في إدارة المخاطر؛ إذ تتمتع المؤسسة بتصنيف Aa3 من وكالة موديز، وتصنيف AA- من وكالة ستاندرد آند بورز، وكلاهما بنظرة مستقبلية مستقرة.

وعلى صعيد العضوية في الاتحادات والمنظمات المهنية، تُعد المؤسسة عضوًا مؤسسًا في اتحاد أمان، وتضطلع بدور رئيسي في تعزيز التكامل التجاري والمرونة الاقتصادية في دولها الأعضاء. كما تتمتع بعضوية كل من اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، واتحاد برن، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

تاريخ التأسيس

1994 (جدة، المملكة العربية السعودية)

المساهمون

البنك الإسلامي للتنمية و51 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي

رأس المال

1 مليار دينار إسلامي (ما يعادل نحو 1.34 مليار دولار أمريكي)

التصنيف الائتماني

- تصنيف Aa3 من وكالة موديز
- تصنيف AA- من ستاندرد آند بورز

العضويات

اتحاد أمان، اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، اتحاد برن، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

الرؤية

أن تصبح المؤسسة الرائدة باعتبارها أداة التمكين المفضلة للتجارة والاستثمار بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول الأعضاء.

الرسالة

تيسير التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء والعالم باستخدام أدوات لتخفيف المخاطر تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

المهمة

تعزيز التجارة والاستثمار عبر الحدود في الدول الأعضاء من خلال حلول التخفيف من المخاطر وتعزيز الائتمان المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والموجهة إلى المصدّرين والمستثمرين ومورّدي السلع الاستراتيجية.

الحلول المقدّمة

توفير باقة من حلول التأمين وإعادة التأمين، بما في ذلك تأمين الاستثمار، وتأمين ائتمان الصادرات، وتعزيز الائتمان، والمصممة لدعم القطاعات الاقتصادية المتنوعة.

أهداف وحلول التنمية الاستراتيجية

تدعم المؤسسة الأهداف التنموية لدولها الأعضاء من خلال توظيف أدوات التخفيف من المخاطر بما يحفز التجارة والاستثمار ويعزز المرونة الاقتصادية. ومن خلال حلول التأمين وإعادة التأمين، تعالج المؤسسة المخاطر التجارية والسياسية الرئيسية التي تعوق النشاط الاقتصادي عبر الحدود، بما يتيح تنفيذ معاملات واستثمارات تدعم النمو والتنويع والاستدامة والاستقرار على المدى الطويل.

تكمن المساهمة التنموية للمؤسسة بشكل خاص في قدرتها على تحفيز مشاركة القطاع الخاص في الأسواق والقطاعات التي قد تحد فيها تصورات المخاطر من قرارات التمويل والاستثمار. ومن خلال التخفيف من هذه المخاطر، تساهم المؤسسة في تسهيل الحصول على تمويل التجارة، وتعبئة تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وتعزيز ثقة المستثمرين، مما يدعم الأنشطة الاقتصادية المستدامة عبر مجموعة واسعة من القطاعات والمناطق الجغرافية.

وتتمحور خدمات المؤسسة حول مجالين متكاملين من الحلول، هما تأمين ائتمان التجارة وتأمين الاستثمار الأجنبي، بما ينسجم مع مهمة المؤسسة ونموذجها التشغيلي[1]. وتتيح هذه الحلول للمؤسسة الاستجابة لاحتياجات تنموية متنوعة عبر مراحل مختلفة من النشاط الاقتصادي، بدءًا من التدفقات التجارية قصيرة الأجل، وصولًا إلى الاستثمارات طويلة الأجل وتمويل البنية التحتية.

وتشكل حلول تأمين ائتمان التجارة وتأمين الاستثمار الأجنبي التي تقدّمها المؤسسة منظومة متكاملة تدعم نمو الصادرات، كما تيسر الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية والإنتاجية، وتسهم في تعزيز المرونة الاقتصادية، ولا سيما في الأسواق مرتفعة المخاطر والمهمشة. ومن خلال إتاحة المعاملات قصيرة الأجل وحشد رؤوس الأموال على المدى الطويل، توسّع المؤسسة نطاق أثرها عبر مختلف مراحل التنمية الاقتصادية، مع تعزيز الأثر التنموي لكليهما.

تكمن المساهمة التنموية للمؤسسة بشكل خاص في قدرتها على تحفيز مشاركة القطاع الخاص في الأسواق والقطاعات التي قد تحد فيها تصورات المخاطر من قرارات التمويل والاستثمار

تأمين التجارة

تسهيل عمليات الصادرات والواردات والتمويل التجاري من خلال تقليص المخاطر التجارية والسياسية.

تأمين الاستثمار

حماية وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويلات المدعومة سياديًا في القطاعات ذات الأثر الكبير.

1 وقد شهدت الآونة الأخيرة اعتماد مجالات أعمال إضافية ساهمت في توسيع نطاق منتجات المؤسسة، شملت تمويل المشاريع، وتحسين كفاءة المركز المالي لبنوك التنمية متعددة الأطراف، وتأمين الصكوك السيادية.

أبرز ملامح أداء المؤسسة

02

أبرز ملامح أداء المؤسسة

الأثر التنموي

يعكس أداء المؤسسة توسعاً مستمراً في تيسير التجارة والاستثمار عبر الدول الأعضاء، مع نمو قوي في المعاملات التي تدعم تدفقات التجارة عبر الحدود وحشد رؤوس الأموال. وسجّلت المؤسسة أيضًا نشاطًا متزايدًا في المعاملات التجارية والاستثمارية الإسلامية، بما عزّز من دورها في النهوض بحلول التمويل الإسلامي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وتجدر الإشارة إلى أن حجم الأعمال المرتبط بالطاقة المتجددة وحلول المناخ شهد تراجعًا في عام 2025، وهو ما يعكس الانخفاض الأوسع في تدفقات الاستثمارات المرتبطة بالمناخ في الأسواق الناشئة والنامية عموما. ويؤكد ذلك الحاجة إلى أن تقوم المؤسسة بمزيد من استكشاف الفرص لتطوير أنشطتها التأمينية الموجهة نحو المناخ بشكل استباقي، حيثما كان ذلك ممكنًا.

عدد الدول الأعضاء المستفيدة من الدعم
39
العام السابق: 42
-7 % تغير سنوي

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول الأعضاء والتي تم دعمها
5,599 مليون دولار أمريكي
العام السابق: 3,046 مليون دولار أمريكي
+84 % تغير سنوي

دعم التجارة والاستثمار المتوافقين مع أحكام الشريعة الإسلامية
1,901 مليون دولار أمريكي
العام السابق: 424 مليون دولار أمريكي
+349 % تغير سنوي

عدد الدول الأعضاء الأقل نموًا المستفيدة من الدعم
14
العام السابق: 14
0% تغير سنوي

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول الأعضاء والتي تم دعمها
781 مليون دولار أمريكي
العام السابق: 459 مليون دولار أمريكي
+70 % تغير سنوي

حشد رأس المال الخاص إلى جانب المعاملات المدعومة من المؤسسة[2]
450 مليون دولار أمريكي
العام السابق: 548 مليون دولار أمريكي
-18 % تغير سنوي

تيسير معاملات التصدير
10,809 مليون دولار أمريكي
العام السابق: 8,155 مليون دولار أمريكي
+33% تغير سنوي

الاستثمارات الصادرة من الدول الأعضاء والتي تم دعمها
1,566 مليون دولار أمريكي
العام السابق: 798 مليون دولار أمريكي
+96 % تغير سنوي

دعم الأعمال ذات الصلة بالمناخ
88 مليون دولار أمريكي
العام السابق: 283 مليون دولار أمريكي
-69 % تغير سنوي

تيسير معاملات الاستيراد
8,666 مليون دولار أمريكي
العام السابق: 6,843 مليون دولار أمريكي
+27 % تغير سنوي

تعزيز التجارة والاستثمار بين دول منظمة التعاون الإسلامي
9,283 مليون دولار أمريكي
العام السابق: 5,968 مليون دولار أمريكي
+56 % تغير سنوي

دعم الأعمال في مجال الطاقة المتجددة
128 مليون دولار أمريكي
العام السابق: 173 مليون دولار أمريكي
-27 % تغير سنوي

2 تشمل هذه القيمة جزء المخاطر الذاتية الذي يتحمله حامل بوليصة التأمين، والجزء الذي تغطيه المؤسسة

الأداء حسب القطاع

حافظت المحفظة القطاعية للمؤسسة على تركزها في القطاعات الاستراتيجية التي تدعم التدفقات التجارية وتسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء. وشكّل قطاع الطاقة الحصة الأكبر من المعاملات، بما يعكس استمرار الطلب على حلول التخفيف من المخاطر عبر سلاسل إمداد الطاقة والتجارة المرتبطة بها عبر الحدود. كما شكّل قطاعا التصنيع والخدمات مجالين مهمين للنشاط، إذ ساهما في دعم الإنتاج الصناعي، والتدفقات التجارية، والتنويع الاقتصادي في الدول الأعضاء.

إجمالي الأعمال المؤمن عليها

الزراعة
214 مليون دولار أمريكي

الطاقة
10,149 مليون دولار أمريكي

الصحة
361 مليون دولار أمريكي

البنية التحتية
586 مليون دولار أمريكي

التصنيع
1,446 مليون دولار أمريكي

التعدين والمحاجر
114 مليون دولار أمريكي

الخدمات
4,652 مليون دولار أمريكي

تجارة الجملة والتجزئة
113 مليون دولار أمريكي

أخرى
142 مليون دولار أمريكي

التصدير- الاستيراد والاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة التي تم دعمها

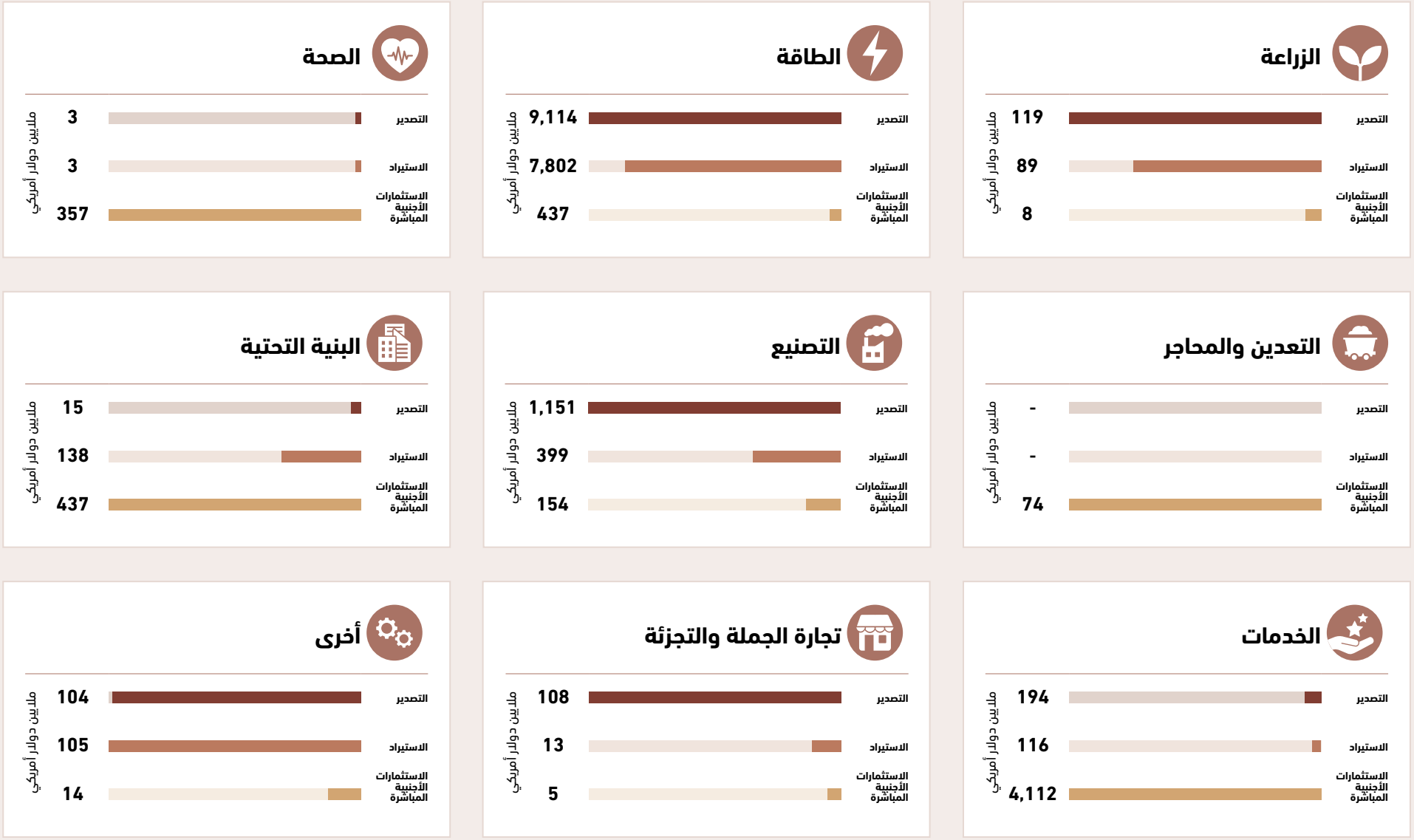

الأداء التشغيلي لعام 2025

يعكس الأداء التشغيلي للمؤسسة نمواً مستمراً في أعمال الاكتتاب وتوسعاً في المحفظة عبر خطوط أعمالها الأساسية. كما أن الزيادة في إجمالي العمليات المؤمَّن عليها، ولا سيما في مجال الاستثمار الأجنبي، إلى جانب تنامي تفاعل العملاء، تؤكد استمرار الطلب القوي على خدمات المؤسسة. وتعزى التغيرات الملحوظة في هيكل المحفظة ونسب التعبئة بشكل رئيسي إلى طبيعة وهيكل وتوقيت العمليات التي تم الاكتتاب فيها خلال فترة التقرير.

إجمالي الأعمال المؤمن عليها
17,778 مليون دولار أمريكي
العام السابق: 12,905 ملايين دولار أمريكي
+38% تغير سنوي

إعادة التأمين الخارجي
13,645 مليون دولار أمريكي
العام السابق: 8,868 مليون دولار أمريكي
+54% تغير سنوي

عدد العملاء الجدد
49 عميلًا
العام السابق: 38 عميلًا
+29% تغير سنوي

تأمين الاستثمار
5,945 مليون دولار أمريكي
العام السابق: 3,046 مليون دولار أمريكي
+95% تغير سنوي

عدد شركاء إعادة التأمين
20
العام السابق: 17
+18% تغير سنوي

حصة تأمين التجارة من إجمالي المحفظة
67%
العام السابق: 76%
-9% تغير سنوي

متوسط مدة المحفظة المؤمن عليها
202 يومًا
العام السابق: 212 يومًا
-5% تغير سنوي

صافي التعرض المحتفظ به
1,555 مليون دولار أمريكي
العام السابق: 1,312 مليون دولار أمريكي
+18% تغير سنوي

حصة التجارة والاستثمار بين دول منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي المحفظة
52%
العام السابق: 46%
+6% تغير سنوي

حصة تأمين الاستثمار من إجمالي المحفظة
33%
العام السابق: 24%
+9% تغير سنوي

التزامات التأمين الجديدة
7,337 مليون دولار أمريكي
العام السابق: 5,331 مليون دولار أمريكي
+38% تغير سنوي

حصة إعادة التأمين الخارجي
77%
العام السابق: 69%
+8 % تغير سنوي

تُبرز الزيادة في إجمالي العمليات المؤمّن عليها، ولا سيما في مجال الاستثمار الأجنبي، إلى جانب تنامي تفاعل العملاء، استمرار الطلب القوي على خدمات المؤسسة.

ROOD
WORK
AHEAD
DETOUR

المواءمة مع الأولويات العالمية للتنمية المستدامة

03

المواءمة مع الأولويات العالمية للتنمية المستدامة

تُعد التنمية المستدامة ركيزة أساسية في مهام المؤسسة واستراتيجية المجموعة. وبصفتها مؤسسة تأمين متعددة الأطراف وعضوًا في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تواصل المؤسسة تيسير التجارة والاستثمار على نحو يعزّز المرونة الاقتصادية، ويدعم النمو الشامل، ويهيئ لتحولات تنموية طويلة الأجل في دولها الأعضاء.

وفي وقت تتطلب فيه التحديات التنموية العالمية تسريع التقدّم نحو تحقيق خطة عام 2030، تواصل المؤسسة دمج مؤشرات الاستدامة في عمليات الاكتتاب، والحوكمة، وابتكار المنتجات، وأطر قياس الأثر، بما يضمن أن يؤدي التخفيف من المخاطر دورًا محفزًا في تحقيق نتائج تنموية قابلة للقياس، وأكثر مرونة، وأطول أثرًا.

دفع عجلة التنمية المستدامة

مع تبقي خمس سنوات على تحقيق خطة عام 2030 للتنمية المستدامة، أصبحت الحاجة إلى حشد رؤوس الأموال، وتعزيز المرونة، وتسريع وتيرة التنمية المستدامة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. وتوائم المؤسسة أنشطة محفظتها مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال إدماج هذه الأهداف في فحص المعاملات، وعمليات الاكتتاب، وتقارير الأثر. ومن خلال حلولها في التأمين وإعادة التأمين، تسهم المؤسسة في دعم الأهداف المرتبطة بالتشغيل اللائق والنمو الاقتصادي، والصناعة والبنية التحتية، والشمول المالي، والعمل المناخي، والأمن الغذائي، والشراكات من أجل التنمية.

الاتجاهات العالمية في التجارة والاستثمار لعام 2025

- شهدت التجارة العالمية نموًا بطيئًا في عام 2025، في ظل ضغوط الرسوم الجمركية والتحولات في السياسات التي أضعفت زخم التجارة (البنك الدولي 2025، وصندوق النقد الدولي 2025).
- ظل النشاط الاقتصادي العالمي مستقرًا نسبيًا مع نمو بلغ نحو 3.3% في عام 2025، مما يعكس قدرته على التكيف مع ضغوط السياسات التجارية واستمرار التدفقات عبر الحدود (صندوق النقد الدولي 2026، والبنك الدولي 2026).
- في حين أظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعض المرونة المرتبطة بقطاعي التكنولوجيا والبنية التحتية، ظل الاستثمار الإجمالي متفاوتًا بين المناطق، إذ سجّلت الاقتصادات النامية تدفقات أبطأ مقارنة بالأسواق المتقدّمة (البنك الدولي 2025).
- عكست أنماط الاستثمار في عام 2025 تحولًا ملحوظًا نحو قطاعات التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية والقطاعات المرتبطة بالأتمتة، الأمر الذي أسهم في التخفيف من بعض التوجهات المعاكسة التي واجهت التجارة ودعم المرونة الاقتصادية (صندوق النقد الدولي 2026).
- أثرت تباينات السياسات التجارية والتوترات الجيوسياسية في سلوك المستثمرين والترتيبات التجارية في عام 2025، بما زاد من تعقيد سلاسل القيمة العالمية وقرارات تخصيص رؤوس الأموال (صندوق النقد الدولي 2026).

وخلال الفترة من 2015 إلى 2025، دعمت المؤسسة عددًا كبيرًا من المشاريع التي أسهمت بصورة مباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يؤكد التزامها المتواصل بتحقيق نتائج تنموية قابلة للقياس

1.3 مليار دولار أمريكي
في التجارة والاستثمار في القطاع الزراعي

إبرام أكثر من **187 شراكة**
مع وكالات ائتمان الصادرات الوطنية، وشركات إعادة التأمين والبنوك، وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف

7.7 مليار دولار أمريكي
في التجارة والاستثمار في المشاريع الخضراء

5.46 مليار دولار أمريكي
في التجارة والاستثمار في مشاريع البنى التحتية

تأمين ما يزيد على
3.47 مليار دولار أمريكي
من التجارة والاستثمار في قطاع الصحة

1.42 مليار دولار أمريكي
في التجارة والاستثمار في قطاع المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي

57.79 مليار دولار أمريكي
في التجارة والاستثمار في مشاريع تتعلق بقطاع الطاقة

15.84 مليار دولار أمريكي
في الواردات والصادرات والاستثمارات الخارجية والداخلية في الدول الأعضاء منخفضة الدخل

2.7 مليار دولار أمريكي
في الصناعات كثيفة العمالة

إضفاء الطابع المؤسسي على الاستدامة عبر المؤسسة

تعزيز إدارة الاستدامة

تواصل المؤسسة ترسيخ التكامل المؤسسي للاستدامة عبر الحوكمة، والاكتتاب، وإدارة المحفظة والإشراف عليها، بما يضمن إدماج اعتبارات الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية في القرارات الرئيسية المتعلقة بالمخاطر ورأس المال. وفي إطار هذه الجهود، تعمل المؤسسة على تطوير إطار عمل شامل للحوكمة البيئية والاجتماعية، يهدف إلى ترسيخ مبدأ المساءلة، وتعزيز آليات تقييم المخاطر ذات الصلة، ورفع مستوى الشفافية في مراقبة الأداء ومتابعته. كما أدمجت المؤسسة الاستدامة في إطار الأثر التنموي المطوّر لديها، بما يعزز الصلة بين أنشطة الاكتتاب والنتائج التنموية القابلة للقياس.

وتظل مشاركة المخاطر والشراكات الاستراتيجية عنصرين أساسيين في نموذج النمو المنضبط الذي تتبعه المؤسسة. ومن خلال التعاون مع شركات إعادة التأمين، ووكالات ائتمان الصادرات، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، تعمل المؤسسة على توسيع قدرات الاكتتاب مع الحفاظ على متانة رأس المال وإدارة مخاطر التركّز. وتبرز الهياكل التمويلية المراعية لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك الضمان الائتماني الجزئي بقيمة 194 مليون يورو مع البنك الأفريقي للتنمية، الكيفية التي توظف بها المؤسسة دورها المحوري في حشد تمويل التنمية المستدامة.

المناخ والتمويل الأخضر

تكتسب الاعتبارات المناخية أهمية متزايدة بوصفها عنصرًا محوريًا في التوجه الاستراتيجي للمؤسسة. وقد اتخذت المؤسسة خطوات تأسيسية لتعزيز نهجها في إدارة مخاطر المناخ والتمويل الأخضر، مع مواصلة العمل على ترسيخ هذا النهج وتفعيله على المستوى التشغيلي.

وفي عام 2024، اعتمدت المؤسسة سياسة التغير المناخي، التي أرست إطارًا مؤسسيًا لدمج المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ في مجالات الحوكمة والاكتتاب والشراكات. كما تخضع جميع معاملات التأمين ضد المخاطر السياسية لفحص مواطن الضعف المناخية باستخدام أداة Acclimatise Aware، بما يدعم تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، ويعزز مواءمة الأعمال مع المساهمات المحددة لكل دولة من الدول الأعضاء في إطار اتفاقية باريس.

وتعمل المؤسسة كذلك على تطوير أدوات موجهة نحو المناخ، من بينها بوليصة تأمين الصكوك الخضراء، بما يدعم حشد رؤوس الأموال نحو الاستثمارات المستدامة والاستثمارات الداعمة للتحول. وتعكس هذه المبادرات التزام المؤسسة بالتوسع التدريجي في دورها في تمكين البنية التحتية القادرة على التكيف مع تغير المناخ، ومشاريع الطاقة المتجددة، وتمويل التنمية المستدامة.

دعم الطاقة النظيفة والمرونة البيئية

تواصل المؤسسة دعم الاستثمارات التي تسهم في تطوير الطاقة النظيفة وتعزيز المرونة البيئية في دولها الأعضاء. ومن خلال أدواتها للتخفيف من المخاطر، تيسّر المؤسسة تدفقات رؤوس الأموال نحو مشاريع الطاقة النظيفة، والبنية التحتية المستدامة، والمبادرات البيئية التي تدعم القدرة على التكيف مع تغير المناخ وتعزز من كفاءة استخدام الموارد.

وفي عام 2025، ظلت المعاملات المرتبطة بالمناخ والبيئة مكوناً مهمًا في محفظة اكتتاب المؤسسة. غير أن الحجم الإجمالي لهذه المعاملات انخفض مقارنة بالعام السابق، تماشيا مع الانكماش الأوسع في تدفقات الاستثمار المرتبطة بالمناخ على مستوى الأسواق النامية والناشئة عالميًا. وبصفتها مؤسسة تأمين تستجيب لمتطلبات السوق،

اتجاهات الاستدامة العالمية لعام 2025

- شهد عام 2025 إحراز الدول تقدّمًا في تحديث مساهماتها المحددة وطنيًا وخطط تنفيذ العمل المناخي استعدادًا لمؤتمر الأطراف الثلاثين (COP30) في البرازيل، بما يعكس انتقالاً من مرحلة التعهدات إلى مرحلة التنفيذ الفعلي (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 2025).
- واقترب الاستثمار العالمي في قطاع الطاقة من مستويات تاريخية مرتفعة في عام 2025، مع استقطاب الطاقة النظيفة حصة متزايدة من رؤوس الأموال مقارنة بالوقود الأحفوري (وكالة الطاقة الدولية 2025).
- وعلى الرغم من التقدّم المحرز، ظل تمويل التكيف والعمل المناخي في الدول النامية دون مستوى الاحتياجات المقدّرة، ولا سيما في مجالي التكيف والمرونة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2025).
- وبحلول عام 2025، اعتمد عدد متزايد من الجهات التنظيمية أطرًا للإفصاح عن الاستدامة متوائمة مع معايير مجلس المعايير الدولية للاستدامة، أو اتجه نحو اعتمادها، بما عزز التقارب في معايير إعداد التقارير العالمية (مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2025).
- كما تزايد اعتماد المؤسسات المالية والشركات على الأطر المعنية بالمخاطر المرتبطة بالطبيعة، بالتوازي مع استمرار زخم التطبيق في إطار مبادرة فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالبيئة خلال عام 2025.
- واصلت آليات تسعير الكربون والتدابير التنظيمية المرتبطة بالمناخ توسعها على المستوى العالمي، ما عزز أهمية مخاطر التحول في قرارات الاستثمار (البنك الدولي 2025).

يعكس هذا التباين أيضًا طبيعة محفظة أعمالها القائمة على المعاملات والصفقات؛ إذ يتحدد حجم المحفظة وتكوينها بحسب طلبات التأمين وتدفق الصفقات الواردة، لا وفق قرارات داخلية لتخصيص الموارد.

واستمرت المعاملات المرتبطة بالطاقة النظيفة في الاستحواذ على الحصة الأكبر من الأنشطة المتوافقة مع الأهداف البيئية، بما يعكس استمرار انخراط المؤسسة في دعم المشاريع المساندة لتحول الطاقة. ويرجع الانخفاض السنوي، في المقام الأول، إلى تراجع عدد المعاملات المرتبطة بحماية البيئة واستدامة المياه.

واستشرافًا للمستقبل، تؤكد المؤسسة إلتزامها بتعزيز مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، وتدرس حاليًا سبلًا أكثر استباقية لتوسيع نطاق أنشطة التأمين المتوافقة مع الأهداف المناخية والبيئية، مستندةً في ذلك إلى سياستها الخاصة بتغير المناخ وإطار الحوكمة البيئية والاجتماعية باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لهذه الجهود.

تعميق المواءمة الاستراتيجية ودمج الاستدامة

يتواءم مسار الاستدامة في المؤسسة بشكل وثيق مع الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، التي تركز على المرونة الاقتصادية، وحشد القطاع الخاص، والنمو الأخضر، والتنمية المستدامة في جميع الدول الأعضاء. ومع مضي المجموعة قدمًا في تنفيذ أولوياتها الاستراتيجية طويلة الأجل، تواصل المؤسسة تعزيز دمج اعتبارات الاستدامة في الاكتتاب، وتخصيص رأس المال، وتوجيه المحفظة، بما يضمن أن يسهم التخفيف من المخاطر في دعم الاستقرار المالي وتحقيق الأثر التنموي.

واستشرافًا للمستقبل، ستواصل المؤسسة الارتقاء تدريجيًا بممارسات إدارة الاستدامة والإفصاح عنها بما يواكب تطور المعايير الدولية. ويشمل ذلك الاستعداد للمواءمة مع المعيارين الأول والثاني الصادرين عن مجلس المعايير الدولية للاستدامة، وتعزيز الحوكمة المرتبطة بالمناخ، وعمليات تقييم المخاطر، والارتقاء بقدرات البيانات الداخلية لدعم وضع خطوط أساس للانبعاثات وإجراء التحليل المناخي على مستوى المحفظة، إلى جانب الإفصاحات ذات الصلة. ومن شأن هذه الجهود أن ترسّخ الاستدامة بصورة أكبر في نموذج عمل المؤسسة، كما تعزّز قدرتها على إظهار نتائج تنموية تتسم بالشفافية والمرونة والمواءمة الاستراتيجية.

المشاريع المستدامة بحسب الأعمال المؤمن عليها (بالدولار الأمريكي)

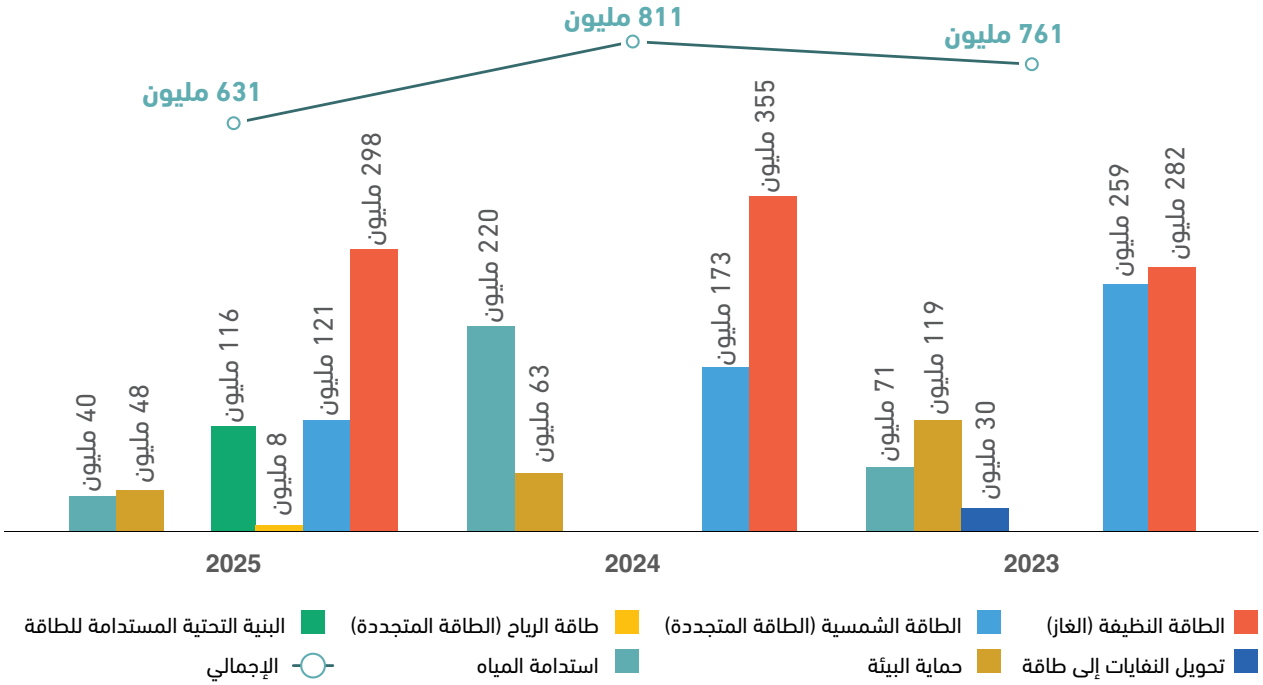

يتواءم مسار الاستدامة في المؤسسة بشكل وثيق مع الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، التي تركز على المرونة الاقتصادية، وحشد القطاع الخاص، والنمو الأخضر، والتنمية المستدامة في جميع الدول الأعضاء.

إطار الأثر التنموي

04

إطار الأثر التنموي

يوضح إطار الأثر التنموي للمؤسسة كيفية قيامها بتأدية مهامها في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في دولها الأعضاء، من خلال التخفيف القائم على التكافل من مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية التي تعوق التجارة والاستثمار. وبصفتها مؤسسة تأمين متعددة الأطراف، تتجلى مساهمة المؤسسة التنموية في تمكين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي، الأمر الذي قد يصعب تحقيقه في غيابها.

وفي عام 2025، واصلت المؤسسة تطوير إطار الأثر التنموي بما يعزز وضوح مساهمتها التنموية واتساقها وقابليتها للقياس. وتسهم هذه التحسينات في تعزيز الروابط السببية بين حلول المؤسسة في التأمين وإعادة التأمين، والنتائج التي تتيحها، والآثار التنموية الأطول أجلاً التي تدعمها. كما تتيح فهمًا أوضح للصلة بين الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وأنشطة محفظتها، ونتائج أدائها.

نظرية التغيير

تبيّن نظرية التغيير الخاصة بالمؤسسة كيف يمكن أن تقوم حلول التأمين وإعادة التأمين التي تقدّمها المؤسسة بترجمة تخفيف المخاطر إلى أثر تنموي في دولها الأعضاء، وتقوم بوضع مسار سببي يربط بين أنشطة المؤسسة وأدواتها، ومخرجات قابلة للقياس، ونتائج على المديين القصير والطويل، بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق أثر تنموي مستدام.

وفي عام 2025، واصلت المؤسسة تطوير نظرية التغيير الخاصة بها لتعزيز وضوح الروابط السببية التي تحكم هذا المسار، ولإبراز الكيفية التي يتحول بها دورها التحفيزي إلى نتائج تنموية. وبصفتها مؤسسة تأمين متعددة الأطراف، تحدّ المؤسسة من المخاطر التجارية والسياسية التي من شأنها أن تعوق التجارة والاستثمار، بما يتيح تنفيذ المعاملات، وحشد رؤوس الأموال، وتعزيز ثقة الأسواق.

وتسهم هذه المخرجات في تحقيق نتائج قصيرة الأجل، تشمل توسيع تدفقات التجارة، وتعزيز الشراكات في القطاع المالي، وزيادة مشاركة المستثمرين. ومع مرور الوقت، تدعم هذه النتائج آثارًا تنموية أطول أجلًا، من بينها نمو قطاع التصدير، والتنويع الاقتصادي، وتعزيز النظم المالية، وتحسين سبل العيش.

ويوضح الإطار المحسّن المسارات المتميزة والمتكاملة التي تسهم من خلالها حلول المؤسسة في تأمين ائتمان التجارة، وتأمين الاستثمار، وإعادة التأمين، في تحقيق التنمية عبر ركائزها التنموية الأربع. كما يدمج الإطار اعتبارات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بوصفها بُعدًا شاملًا، بما يضمن أن النشاط الاقتصادي الذي تتيحه المؤسسة يدعم تنمية شاملة ومرنة ومستدامة.

ومن خلال تعزيز هذه الروابط، توفّر نظرية التغيير أساسًا متماسكًا لقياس أثر المؤسسة وإعداد التقارير عنه، بما يضمن استناد النتائج المعروضة في هذا التقرير إلى منطق تنموي واضح وموثوق.

وبصفتها مؤسسة تأمين متعددة الأطراف، تتجلى مساهمة المؤسسة التنموية في تمكين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي، الأمر الذي قد يصعب تحقيقه في غيابها.

نظرية التغيير

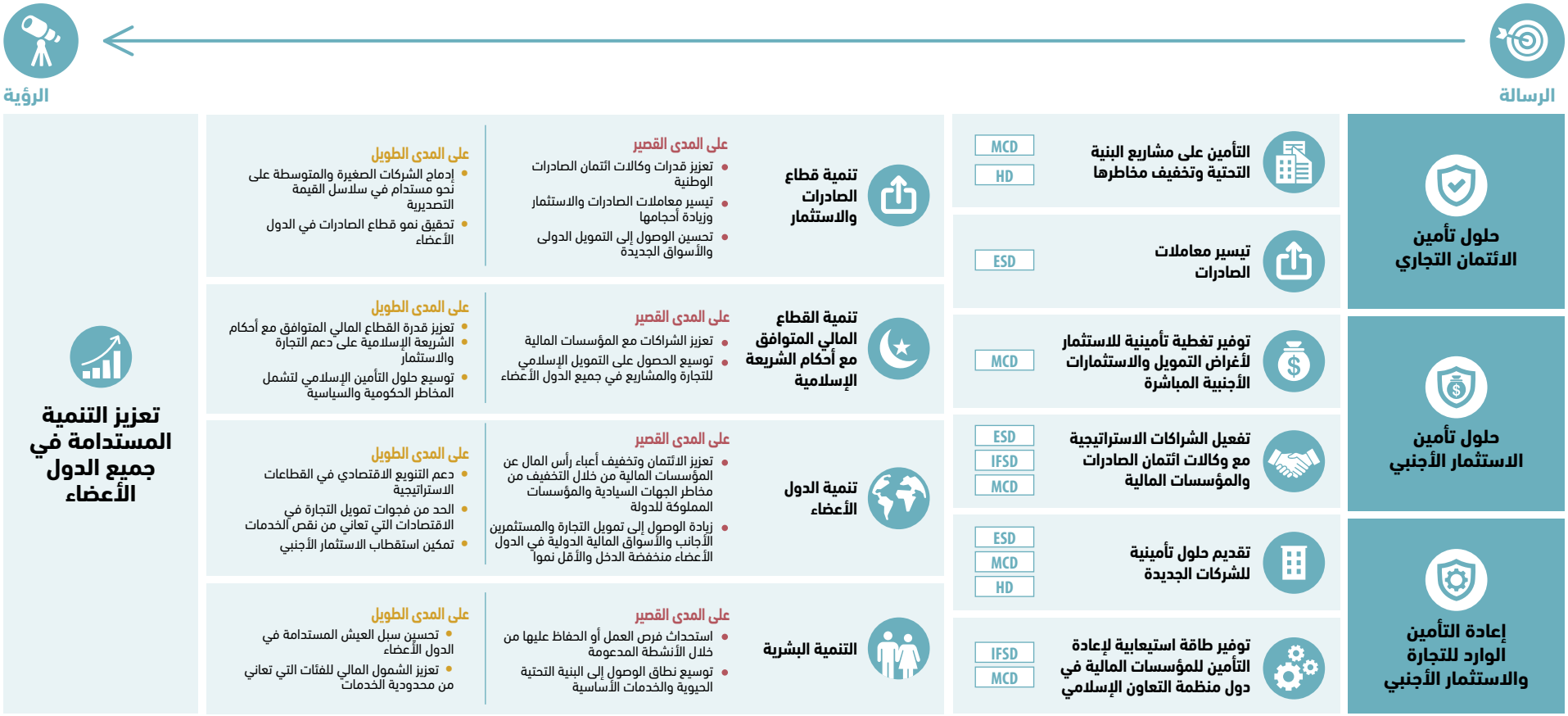

تدمج اعتبارات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية في النتائج التنموية للمؤسسة، بما يضمن أن تكون آثار التجارة والاستثمار والقطاع المالي شاملة ومرنة ومستدامة بمرور الوقت

ترميز الركائز : ESD = تنمية قطاع الصادرات | IFSD - تنمية القطاع المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية | MCD = تنمية الدول الأعضاء | HD = التنمية البشرية

قياس الأثر والمنهجية

صُمم نهج المؤسسة في قياس الأثر بما يعكس دورها كمؤسسة متعددة الأطراف لتأمين التجارة والاستثمار. ونظرًا إلى أن مساهمتها التنموية تتحقق من خلال تمكين المعاملات المؤمن عليها، فإن مؤشرات الأثر تقيس النتائج التنموية السنوية التي تدعمها المعاملات المؤمن عليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبناءً على ذلك، تُعرض النتائج في صورة مؤشرات تدفق سنوية تعكس حجم النشاط التنموي الذي أتيح خلال عام معين وطبيعته، بدلًا من قياس الأثر المتراكم لمحفظة ثابتة لعدد من السنوات.

إطلاق مجموعة مؤشرات منظّمة

في إطار تطوير المؤسسة لإطار الأثر التنموي في عام 2025، حدّدت المؤسسة مجموعة مركزة من مؤشرات التنمية واعتمدتها رسميًا، بما يتسق مع نظرية التغيير المطوّرة والركائز التنموية. وتقوم هذه المؤشرات بترجمة المنطق التنموي للمؤسسة إلى نتائج قابلة للقياس، وتوفّر أساسًا متسقًا لإعداد التقارير على أساس سنوي. هذا ويستند كل مؤشر إلى طرق حساب محددة، وحدود بيانات واضحة، وتوثيق ضمن إطار منظم لمؤشرات الأداء الرئيسية، بما يعزز الشفافية والاتساق المنهجي.

منطق القياس على مستوى المحفظة

ترتبط نتائج الأثر، بطبيعتها، بحجم المعاملات المؤمن عليها في كل سنة من سنوات التقرير، وتكوينها، وخصائصها. وباعتبار المؤسسة جهة تستجيب لمتطلبات السوق، فإن تركيبة محفظة أعمالها تتحدد بناءً على المعاملات التجارية والاستثمارية التي تتقدم بها الدول الأعضاء، والمؤسسات المالية، والأطراف المؤهلة من القطاعين العام والخاص. ومن ثم، يعكس الأداء وفق مؤشرات الأداء الرئيسية طبيعة الطلب على خدمات المؤسسة وحجمه خلال سنة معينة، إلى جانب أي تحولات في نطاق التركيز الاستراتيجي أو حجم الأنشطة. لذلك، ينبغي تفسير التغيرات في النتائج التي ترد في التقارير ضمن سياق خصائص المحفظة، بما في ذلك حجم الأعمال، والتوزيع القطاعي، والتركيز الجغرافي، وحجم المعاملات، ومدتها.

نطاق المحفظة وقابلية المقارنة سنويًا

تتطور محفظة المؤسسة بصورة مستمرة مع تأمين معاملات جديدة ووصول المعاملات القائمة إلى مرحلة الاستحقاق. ولذلك، ينبغي تفسير التحركات السنوية في مؤشرات الأثر في ضوء خصائص المحفظة، بما في ذلك إجمالي قيمة المعاملات المؤمن عليها، والمزيج القطاعي، وتوزيع الدول. وفي هذا التقرير، تُستكمل المؤشرات الكمية بتحليل سياقي يميّز بين التغيرات الناتجة عن تكوين المحفظة، وتلك التي تعكس تحولات في التركيز الاستراتيجي أو في حجم النشاط.

تعزيز جمع البيانات على مستوى المعاملات

في عام 2025، طورت المؤسسة استبيان الأثر على مستوى المعاملات، وربطته بنظرية التغيير المطوّرة ومؤشرات التنمية المستحدثة. وجرى تطبيق النسخة المحدَّثة من الاستبيان تجريبيًا على محفظة معاملات عام 2025 المنفذة، باعتبار ذلك مرحلة أولية ضمن عملية منظمة لجمع البيانات. وعلى الرغم من أن معدلات الاستجابة والمشاركة في هذه الدورة الأولى لم توفر حجمًا كافيًا من البيانات يتيح الاستغناء الكامل عن التقديرات القائمة على المضاعفات والمؤشرات البديلة، فقد أسهمت هذه المرحلة التجريبية في إرساء الأساس لاعتماد نهج أكثر منهجية. وللمضي قدمًا في هذا الصدد، تعتزم المؤسسة تعزيز آليات التواصل مع العملاء، ورفع معدلات استجابتهم ومشاركتهم، إلى جانب توسيع نطاق جمع البيانات المباشرة تدريجيًا ليشمل نسبة أكبر من محفظة الأعمال النشطة. ومن المتوقع أن تسهم هذه التحسينات في زيادة نسبة قياس الأثر المستند إلى بيانات وأدلة فعلية على مستوى المعاملات خلال دورات الإفصاح وإعداد التقارير القادمة.

تسلسل القياس واستخدام المضاعفات

عند توفّر البيانات الأولية، يُقاس الأثر مباشرة استنادًا إلى المعلومات المجمعة عبر أنظمة المؤسسة وعمليات جمع البيانات على مستوى المعاملات. وعندما لا تتوفّر هذه البيانات أو يتعذر جمعها بدرجة كافية من الموثوقية، تطبق المؤسسة منهجيات بديلة شفافة ومحافظة تستند إلى مصادر معترف بها دوليًا. ويكفل هذا النهج التسلسلي الاتساق والمصداقية وقابلية المقارنة عبر فترات إعداد التقارير، مع إتاحة توسيع نطاق قياس الأثر بما يتناسب مع نمو المحفظة. كما تخضع تعريفات المؤشرات، وطرق الحساب، وحدود البيانات، لإطار منظم لمؤشرات الأداء الرئيسية بهدف الحد من الازدواجية وضمان سلامة المنهجية.

لوحة عرض مؤشرات الأثر

يقدّم تقرير فاعلية التنمية السنوي لعام 2025 لوحة لعرض مؤشرات الأثر باعتبارها ميزة جديدة ضمن تقارير الأثر التنموي الخاصة بالمؤسسة. وتجمع هذه اللوحة مؤشرات التنمية الرئيسية للمؤسسة في عرض موحّد وشامل، بما يوفّر ملخصًا

منظمًا وسهل الاطلاع لنتائج التنمية على مستوى ركائز المؤسسة الأربع. كما تقوم بعرض المؤشرات إلى جانب اتجاهات الأداء السنوية، وذلك بهدف وضع مساهمة المؤسسة التنموية في سياقها الصحيح مقارنة بالفترة السابقة، ودعم قراءة أكثر منهجية للنتائج المحققة على مستوى محفظة الأعمال بمرور الوقت. وتستند الأرقام المعروضة إلى تطبيق منهجيات حساب مؤشرات الأداء الرئيسية الموضحة في هذا القسم على كامل محفظة الأعمال النشطة السنوية، وينبغي تفسيرها في ضوء الاعتبارات المنهجية المذكورة أعلاه.

آفاق التطور المستقبلي

استشرافًا للمستقبل، ستواصل المؤسسة تعزيز إطار الأثر التنموي بما يعمّق الرؤية الاستراتيجية ويرسّخ قياس الأثر على المستوى المؤسسي. ويشمل ذلك الإدخال التدريجي لأهداف محددة لبعض المؤشرات المختارة، ومواصلة تحسين مجموعة مؤشرات التنمية وتوسيعها بما ينسجم مع أولويات المحفظة، إلى جانب ترسيخ استخدام الأدوات التحليلية الداعمة لإجراء مقارنات سنوية أكثر اتساقًا.

وستدعم المؤسسة هذه الجهود من خلال مواصلة ترسيخ قدراتها في مجال الرصد والتقييم، وتطوير إطار الإدارة القائمة على النتائج، بما يضمن تطوّر عمليات قياس الأثر وحوكمة البيانات والقدرات التحليلية بالتوازي مع نمو محفظة أعمالها. ومن شأن هذه الجهود مجتمعة أن تعزز قدرة المؤسسة على تقييم كلٍّ من نطاق النتائج التنموية التي تتيحها عبر محفظتها وجودتها، مع توثيق الصلة بين الاستراتيجية وقرارات المحفظة والنتائج المبلّغ عنها.

الركيزة	المؤشر[3]	الوحدة	أهداف التنمية المستدامة	2024	2025	نسبة التغير (%)
تنمية قطاع الصادرات والاستثمار	قيمة المعاملات المؤمن عليها	مليون دولار أمريكي		12,905	17,778	%38
	تيسير معاملات التصدير	مليون دولار أمريكي		8,155	10,809	%33
	رأس المال الخاص المعبأ بالتوازي مع المعاملات المؤمن عليها من المؤسسة	مليون دولار أمريكي		548	450	%18 -
	تمكين البنية التحتية الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مليون دولار أمريكي		12	102	%758
	دعم القيمة الاقتصادية المضافة	مليون دولار أمريكي		1,870	3,380	%81
تنمية القطاع المالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية	دعم تمويل التجارة والاستثمار المتوافقين مع أحكام الشريعة الإسلامية	مليون دولار أمريكي		424	1,901	%349
تنمية الدول الأعضاء	دعم التجارة والاستثمار في الدول منخفضة الدخل والدول الأقل نموًا	مليون دولار أمريكي		1,539	1,106	%28 -
	إتاحة السلع والخدمات الأساسية	مليون دولار أمريكي		1,447	889	%39 -
	تيسير المعاملات المتوافقة مع معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	عدد		28	28	-
	حصة المحفظة الداعمة للطاقة المتجددة	نسبة مئوية		%1	%1	–
	دعم المعاملات المتوافقة مع المناخ	نسبة مئوية		%2	%1	%50 -
	دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة	عدد		3,259	5,998	%84
التنمية البشرية	تعزيز فرص العمل	عدد		120,664	294,106	%144
	تمكين البنية التحتية الاجتماعية	مليون دولار أمريكي		928	408	%56 -

3 استُبعدت المعاملات التجارية قصيرة الأجل من المؤشرات القائمة على التصنيف نظرًا لمحدودية البيانات المتاحة. وتمثل تقديرات الأثر المساهمة المنسوبة إلى المؤسسة، لا النتائج المرصودة مباشرة.

إطار فاعلية التنمية

استنادًا إلى نظرية التغيير المطوّرة للمؤسسة، فإن إطار فاعلية التنمية للمؤسسة يوفر الهيكل الاستراتيجي الذي تنظم من خلاله مساهمتها التنموية وتقيّمها في الدول الأعضاء. كذلك فإن هذا الإطار يقوم بترجمة مهمة المؤسسة إلى أربع ركائز تنموية مترابطة، تعكس المسارات الرئيسية التي تمكن المؤسسة من خلق قيمة اقتصادية واجتماعية من خلال الحلول الخاصة بالتخفيف من المخاطر.

يرتكز إطار فاعلية التنمية للمؤسسة على أربع ركائز أساسية:

في إطار تقرير فاعلية التنمية السنوي لعام 2025، واصلت المؤسسة تعزيز إطار فاعلية التنمية بما يحسن وضوح مسارات النتائج القصيرة والطويلة الأجل داخل كل ركيزة، ويعمّق دمج اعتبارات الاستدامة في مختلف عناصر الإطار. وتسهم هذه التحسينات في تعزيز الاتساق بين أنشطة المحفظة، والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، والنتائج التنموية الواردة في هذا التقرير.

كذلك فإن هذا الإطار يقوم بترجمة مهمة المؤسسة إلى أربع ركائز تنموية مترابطة، تعكس المسارات الرئيسية التي تمكن المؤسسة من خلق قيمة اقتصادية واجتماعية من خلال الحلول الخاصة بالتخفيف من المخاطر.

تعزيز التنمية المستدامة في جميع الدول الأعضاء

تنمية قطاع الصادرات والاستثمار

على المدى القصير

- تعزيز قدرات وكالات ائتمان الصادرات الوطنية
- تيسير معاملات الصادرات وزيادة أحجامها
- إتاحة الوصول إلى أسواق جديدة

على المدى الطويل

- إدماج الشركات الصغيرة والمتوسطة على نحو مستدام في سلاسل القيمة التصديرية
- تحقيق نمو قطاع الصادرات في الدول الأعضاء

تنمية القطاع المالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

على المدى القصير

- تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية
- توسيع نطاق الحصول على التمويل الإسلامي للتجارة والاستثمار

على المدى الطويل

- تعزيز قدرة القطاع المالي على دعم التجارة والاستثمار

تنمية الدول الأعضاء

على المدى القصير

- تعزيز ثقة المستثمرين في أسواق الدول الأعضاء
- حشد التمويل للقطاعات الاستراتيجية
- توسيع نطاق الحصول على التمويل التجاري في الدول الأعضاء منخفضة الدخل والأقل نموا

على المدى الطويل

- دعم التنويع الاقتصادي في القطاعات الاستراتيجية
- الحد من فجوات تمويل التجارة في الاقتصادات التي تعاني من نقص الخدمات

التنمية البشرية

على المدى القصير

- استحداث فرص العمل أو الحفاظ عليها من خلال الأنشطة المدعومة
- توسيع نطاق الوصول إلى البنية التحتية الحيوية والخدمات الأساسية

على المدى الطويل

- تحسين سبل العيش المستدامة في القطاعات ذات الأولوية
- تعزيز الشمول المالي للفئات التي تعاني من محدودية الخدمات

تُدمج اعتبارات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الركائز التنموية للمؤسسة، بما يضمن أن تكون آثار التجارة والاستثمار والقطاع المالي شاملة ومرنة ومستدامة بمرور الوقت

حشد موارد القطاع الخاص من خلال الشراكات	الاستفادة من تمويل التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي	تعزيز التجارة والاستثمار بين دول منظمة التعاون الإسلامي	دعم الشراكات المالية	تأمين الاستثمارات الأجنبية المباشرة	دعم معاملات الصادرات	تسهيل تنمية البنية التحتية

ويوفّر الإطار هيكلًا متماسكًا لتجميع نتائج المحفظة، وإبراز الكيفية التي تسهم بها حلول المؤسسة في تأمين التجارة والاستثمار في تحقيق تقدّم تنموي قابل للقياس عبر مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية.

الأثر التنموي في عام 2025

05

الأثر التنموي في عام 2025[4]

تنمية الدول الأعضاء

تظل تنمية الدول الأعضاء في صميم مهمة المؤسسة. ومن خلال حلولها للتخفيف من المخاطر، تسهم المؤسسة في تيسير تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، وتعزيز ثقة المستثمرين، ودعم الترابط الاقتصادي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وتعكس النتائج المحقّقة في عام 2025 الدور المحوري الذي تؤديه المؤسسة في حشد الاستثمار، ودعم القطاعات الإنتاجية، وتوسيع تدفقات التجارة والاستثمار بين دول منظمة التعاون الإسلامي. ومن خلال تمكين الاستثمارات الداخلية والخارجية عبر الدول الأعضاء، فإن المؤسسة تسهم في تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وترسيخ مسارات تنموية أكثر مرونة واستدامة.

عدد الدول الأعضاء المستفيدة من الدعم
39
العام السابق: 42
-7%
تغير سنوي

عدد الدول الأعضاء الأقل نموًا المستفيدة من الدعم
14
العام السابق: 14
0%
تغير سنوي

الاستثمارات الداخلة المدعومة في الدول الأعضاء
5,599 مليون دولار أمريكي
العام السابق: 3,046 مليون دولار أمريكي
+84%
تغير سنوي

الاستثمارات الخارجة المدعومة في الدول الأعضاء
1,566 مليون دولار أمريكي
العام السابق: 798 مليون دولار أمريكي
+96%
تغير سنوي

الواردات المدعومة في الدول الأعضاء الأقل نموًا
325 مليون دولار أمريكي
العام السابق: 1,059 مليون دولار أمريكي
-69%
تغير سنوي

الاستثمارات الداخلة المدعومة في الدول الأعضاء الأقل نموًا
781 مليون دولار أمريكي
العام السابق: 459 مليون دولار أمريكي
+70%
تغير سنوي

4 استندت تقديرات الأثر الواردة في الأقسام الفرعية الخاصة بقصص الأثر إلى منهجية المؤسسة المعتمدة لتقدير الأثر التنموي (يُرجى الرجوع إلى الملاحظة المنهجية). وتُستمد هذه التقديرات من بيانات المعاملات المتاحة، كما تستند إلى مؤشرات بديلة ومضاعفات قطاعية موحّدة، وينبغي تفسيرها باعتبارها مؤشرات دالة على الأثر التنموي الذي أتاحته المعاملات المدعومة من المؤسسة.

تعزيز التجارة والاستثمار بين دول منظمة التعاون الإسلامي

9,283 مليون دولار أمريكي

العام السابق: 5,968 مليون دولار أمريكي

+56% تغير سنوي

حسب القطاع

- الزراعة: 14 مليون دولار أمريكي
- الطاقة: 7,259 مليون دولار أمريكي
- الصحة: 229 مليون دولار أمريكي
- البنية التحتية: 182 مليون دولار أمريكي
- التصنيع: 281 مليون دولار أمريكي
- الخدمات: 1,218 مليون دولار أمريكي
- تجارة الجملة والتجزئة: 18 مليون دولار أمريكي
- أخرى: 82 مليون دولار أمريكي

التجارة والاستثمارات المدعومة في الدول الأعضاء الأقل نموًا

1,106 مليون دولار أمريكي

العام السابق: 1,539 مليون دولار أمريكي

-28% تغير سنوي

حسب القطاع

- الزراعة: 7 مليون دولار أمريكي
- الطاقة: 413 مليون دولار أمريكي
- الصحة: 103 مليون دولار أمريكي
- البنية التحتية: 34 مليون دولار أمريكي
- الخدمات: 539 مليون دولار أمريكي
- أخرى: 10 مليون دولار أمريكي

شهد عام 2025 تحولًا ملموسًا في حشد رؤوس الأموال عبر الحدود، مصحوبًا بنمو راسخ على أساس سنوي في تدفقات الاستثمارات الداخلية والخارجية، والتجارة والاستثمار بين دول منظمة التعاون الإسلامي

تعزيز الشبكة الرئيسية لنقل الكهرباء في العراق من خلال التخفيف من المخاطر السيادية

مشروع محطات كاربي الفرعية: حل متكامل جاهز للتسليم لثلاث محطات مفاتيح كهربائية جديدة معزولة بالغاز وعالية الجهد

الطاقة

الدولة	جمهورية العراق
حامل بوليصة التأمين	شركة أويلر هيرميس أكتينغيزلشافت
القطاع	الطاقة
وسيلة التغطية التأمينية	95% من أصل القرض (مخاطر تجارية وسياسية)
المخاطر المشمولة بالتغطية التأمينية	تأمين ائتمان المورّد وتأمين ائتمان المشتري
المدة	حتى 7.4 سنوات
سنة التنفيذ	2025

مبلغ التغطية التأمينية
99,214,056 يورو

سياق المشروع والتنمية

في عام 2025، وفّرت المؤسسة دعم إعادة التأمين لتمويل ثلاث محطات فرعية كهربائية عالية الجهد بقدرات 11/132/400 كيلو فولت في العراق، ضمن هيكل تمويلي مدعوم بضمان سيادي، في أول صفقة سيادية للمؤسسة في الدولة.

ولطالما واجه قطاع الكهرباء في العراق تحديات لا تقتصر على محدودية قدرات التوليد، بل تمتد أيضًا إلى اختناقات حرجة في شبكة النقل. فعلى الرغم من التوسع الجاري في قدرات التوليد، واجهت شبكة الجهد العالي صعوبة في نقل الكهرباء بكفاءة، مما أدى إلى ارتفاع خسائر النقل، التي قُدّرت تاريخيًا بنحو 40% إلى 50%، مقارنة بمتوسطات عالمية تقل عن 10%. وأفضت هذه الاختلالات الهيكلية إلى انقطاعات متكررة أثرت في الأسر والقطاع الصناعي والخدمات العامة.

ويدعم المشروع إنشاء وتشغيل ثلاث محطات فرعية في مواقع استراتيجية في كربلاء وبغداد والبصرة، بما يضيف 4,500 ميجا فولت أمبير إلى قدرة التحويل في الشبكة الوطنية. وتمثّل هذه المحطات عنصرًا محوريًا في مناطق تتسم بالكثافة السكانية، والنشاط الاقتصادي، والاستقرار الوطني. ويُعد تعزيز قدرات النقل عند مستوى 400 كيلو فولت عاملًا أساسيًا لتحسين الموثوقية، والحد من اختلال توازن الأحمال، وإتاحة دمج قدرات التوليد الحراري والمتجدد مستقبلًا.

أهداف التنمية المستدامة التي توفّر لها الدعم

- تعزيز البنية التحتية لشبكات النقل عالية الجهد لتحسين موثوقية إمدادات الكهرباء
- دعم الاستقرار الاقتصادي من خلال تحسين موثوقية الكهرباء في المراكز السكانية والصناعية الرئيسية
- تعزيز الشبكة الرئيسية لنقل الكهرباء في العراق، بما يعزز مرونة الشبكة ويدعم النشاط الاقتصادي

الأثر التنموي التقديري والنتائج الرئيسية

4,500 ميجا فولت أمبير
قدرة التحويل المضافة

3 (11/132/400 كيلو فولت)
المحطات الفرعية التي دخلت الخدمة

الشبكة الرئيسية لنقل الكهرباء بجهد 400 كيلوفولت
مستوى الجهد المعزّز

نحو 4 ملايين شخص
عدد السكان المستفيدين

نحو 701,754
عدد الأسر المستفيدة

نحو 873 فرصة عمل
فرص العمل المدعومة من خلال الأنشطة التي أتاحت المؤسسة تنفيذها

نحو 118 فرصة عمل
متوسط فرص العمل السنوية التي توفّر لها المؤسسة الدعم على امتداد عمر المشروع

اعتبارات الاستدامة

أُجريت تقييمات بيئية واجتماعية وفقًا للمعايير الدولية، بما يضمن تنفيذ أعمال الإنشاء والتشغيل على نحو مسؤول. وعلى الصعيد الاستراتيجي، يسهم تعزيز المحطات الفرعية عالية الجهد في تحسين موثوقية الشبكة والحد من أوجه القصور في النقل، بما يخفّف الخسائر الفنية ويقلل كثافة الانبعاثات المرتبطة بكل وحدة من الكهرباء الموردة. ومن خلال تعزيز استقرار شبكة نقل الكهرباء الرئيسية في العراق، يتيح المشروع تكاملًا أكثر فاعلية لتوليد الطاقة الحرارية والمتجددة، بما يعزّز قدرة قطاع الطاقة الوطني على التكيف ويدعم التعافي الاقتصادي المستدام.

تعزيز القاعدة الصناعية في أوزبكستان من خلال التوسع المحلي في إنتاج الصلب

مشروع مجمع الصلب والدرفلة[1] لشركة أوزبك ستيل

التصنيع

الدولة	أوزبكستان
حامل بوليصة التأمين	بنك ستاندرد تشارترد المحدود (سنغافورة) وبنك KfW IPEX-Bank GmbH (ألمانيا)
القطاع	التصنيع
وسيلة التغطية التأمينية	تغطية بنسبة 95%
المخاطر المشمولة بالتغطية التأمينية	عدم الوفاء بالالتزامات المالية من قبل مؤسسة مملوكة للدولة
المدة	7 سنوات
سنة التنفيذ	2025

مبلغ التغطية التأمينية
132,500,000 يورو

سياق المشروع والتنمية

في عام 2025، وفّرت المؤسسة تغطية تأمينية ضد مخاطر عدم وفاء مؤسسة مملوكة للدولة بالتزاماتها المالية، لدعم تمويل مجمع الصب والدرفلة التابع لشركة أوزمتكومبينات المساهمة (أوزبك ستيل) في بيكاباد بأوزبكستان.

ويمثّل مشروع التوسعة، البالغة قيمته 747 مليون يورو، المبادرة الرئيسة لتحديث شركة أوزبك ستيل، ويهدف إلى مضاعفة قدرتها السنوية على إنتاج الصلب لتصل إلى 2.1 مليون طن. ويتمثّل أحد الأهداف المحورية للمشروع في تمكين الإنتاج المحلي للفائف المدرفلة على الساخن، وهي من منتجات الصلب عالية القيمة التي تعتمد أوزبكستان حاليًا على استيرادها بالكامل.

ويبلغ الطلب المحلي على اللفائف المدرفلة على الساخن نحو 900 ألف طن سنويًا، ومن المتوقع أن ينمو بمعدل يتراوح من 10% إلى 15% سنويًا ليصل إلى 2.5 مليون طن بحلول عام 2030. وبحكم كون أوزبكستان دولة غير ساحلية ومحاطة بدول غير ساحلية، فإنها تواجه تحديات هيكلية في استيراد منتجات الصلب الضخمة. ومن خلال توطين إنتاج اللفائف المدرفلة على الساخن، يدعم المشروع إحلال الواردات، ويعزز سلاسل التوريد المحلية، ويرفع مستوى الاكتفاء الذاتي الصناعي.

أهداف التنمية المستدامة التي توفّر لها الدعم

- المساهمة في إيجاد فرص عمل صناعية جديدة ويدعم النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال القيمة المضافة المحلية والإمكانات التصديرية.
- توسيع الطاقة الإنتاجية للصلب المتطوّر، وتعزيز القاعدة الصناعية في أوزبكستان، وتقليل الاعتماد على الواردات
- المساهمة في إيجاد فرص عمل صناعية جديدة ويدعم النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال القيمة المضافة المحلية والإمكانات التصديرية.

الأثر التنموي التقديري والنتائج الرئيسية

2.1 مليون طن سنويًا (مضاعفة الطاقة الإنتاجية قبل التوسعة)
إجمالي الطاقة الإنتاجية للصلب

أكثر من 900,000 طن سنويًا (إنتاج بديل للواردات)
الطاقة الإنتاجية للفائف الصلب المدرفلة على الساخن

أكثر من 50% من الاستهلاك المحلي للصلب في أوزبكستان
الحصة السوقية المقدّرة (بعد التوسعة)

توفير 1,295 فرصة عمل جديدة متوقّعة
فرص العمل المقدرة في قطاع البناء

نحو 795 مليون دولار أمريكي
القيمة السنوية لإحلال الواردات التي أتاحتها المؤسسة (بالدولار الأمريكي)

اعتبارات الاستدامة

سيعمل المجمع في إطار ضمانات بيئية واجتماعية متوافقة مع المعايير الدولية، مع إخضاع المشروع لتقييمات الأثر البيئي والاجتماعي لتوجيه تصميمه وتنفيذه. ولا يقتصر أثر المشروع على الامتثال للمتطلبات ذات الصلة فحسب، إذ يسهم إدخال تقنيات الصب والدرفلة الحديثة في رفع كفاءة استخدام الطاقة، والحد من هدر المواد، وخفض كثافة الانبعاثات مقارنة بأساليب الإنتاج التقليدية. ومن خلال توطين إنتاج لفائف الصلب المدرفلة على الساخن، يسهم المشروع في تقليل الاعتماد على الواردات كثيفة الانبعاثات الكربونية وتعزيز مرونة سلاسل التوريد.

1 الدرفلة كلمة معرّبة تقنية تشير إلى عملية صناعية يتم فيها تمرير المعدن بين أسطوانات لتقليل سماكته أو تشكيله، مثل صفائح الحديد أو قضبان الفولاذ.

دعم استراتيجية إندونيسيا للتوسع في الصناعات التحويلية للنيكل من خلال المعالجة الموجّهة لصناعة البطاريات

مشروع تطوير مصنع صهر النيكل

التصنيع والمعادن الحرجة

مبلغ التغطية التأمينية
62,500,000 دولار أمريكي

الدولة	إندونيسيا
حامل بوليصة التأمين	سينوشور (مؤسسة الصين للتأمين على الصادرات والائتمان)
القطاع	التصنيع والمعادن الحرجة
وسيلة التغطية التأمينية	نسبة تغطية 95%، بوليصة تأمين ضد المخاطر السياسية
المخاطر المشمولة بالتغطية التأمينية	المصادرة، وتعذر تحويل العملة وقيود التحويل، والحرب والاضطرابات المدنية
المدة	حتى 5 سنوات
سنة التنفيذ	2025

سياق المشروع والتنمية

في عام 2025، وفّرت المؤسسة تغطية إعادة تأمين لبوليصة تأمين ضد المخاطر السياسية أصدرتها شركة سينوشور لصالح شركة ليجيند للموارد والتكنولوجيا المحدودة، لتغطية استثمار في حقوق الملكية في منشأة الصهر بالمعالجة المائية التابعة لشركة (PT Obi Nickel Cobalt) في جزيرة أوبي بإندونيسيا.

ويمثّل هذا المشروع المرحلة الثالثة من استراتيجية إندونيسيا للتوسع في الصناعات التحويلية للنيكل، التي تقوم على إلزام معالجة الموارد المعدنية محليًا للحد من الاعتماد على صادرات الخام غير المعالج. وتمتلك إندونيسيا نحو 42% من احتياطيات النيكل العالمية، وتسهم بأكثر من نصف الإنتاج العالمي. وفي هذا السياق، يدعم مشروع أوبي تحوّل إندونيسيا من مُصدّر للخام غير المعالج إلى مُنتج لمواد البطاريات المكررة.

وباستخدام تقنية الاستخلاص بالحمض تحت الضغط العالي، ينتج المصنع كبريتات النيكل والكوبالت بدرجة مناسبة لصناعة البطاريات، بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 62 ألف طن من معدن النيكل و8 آلاف طن من معدن الكوبالت. وقد بلغ المشروع طاقته التشغيلية الكاملة في أغسطس 2024، مع توجيه الإمدادات إلى أسواق بطاريات المركبات الكهربائية في الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، وأوروبا.

ويرتكز المشروع على اتفاقيات طويلة الأجل لتوريد الخام، بما يدعم استقرار العمليات التشغيلية ويعزّز دور إندونيسيا في سلسلة القيمة العالمية للمركبات الكهربائية.

أهداف التنمية المستدامة التي توفّر لها الدعم

- الإسهام في استحداث فرص عمل صناعية وتعزيز عائدات الصادرات في شمال مالوكو من خلال معالجة المعادن عالية القيمة
- دعم استراتيجية إندونيسيا للتوسع في الصناعات التحويلية للمعادن من خلال تحويل خام اللاتريت إلى نيكل وكوبالت بدرجة مناسبة لصناعة البطاريات باستخدام تقنيات معالجة متقدّمة
- تطبيق أنظمة إدارة بيئية منظمة لمعالجة مياه الصرف والانبعاثات ومخلفات التعدين في عمليات معالجة المعادن على نطاق واسع

الأثر التنموي التقديري والنتائج الرئيسية

62 ألف طن سنويًا
الطاقة الإنتاجية السنوية لمعدن النيكل

8 آلاف طن سنويًا
الطاقة الإنتاجية السنوية لمعدن الكوبالت

نحو 1,902 فرصة عمل
فرص العمل المستحدثة خلال مرحلة التشغيل

نحو 224 فرصة عمل
المتوسط السنوي التقديري لفرص العمل التي تتيحها المؤسسة على امتداد عمر المشروع

نحو 1,512 مليون
القيمة السنوية لإنتاج معادن البطاريات (بالدولار الأمريكي)

نحو 1.78 مليون بطارية مركبات كهربائية سنويًا
ما يعادل إنتاج بطاريات المركبات الكهربائية

اعتبارات الاستدامة

يخضع المشروع لضمانات بيئية واجتماعية تتوافق مع اللوائح الإندونيسية والمعايير الدولية. وبالاستفادة من تقنية الاستخلاص بالحمض تحت الضغط العالي (HPAL)، سيتيح المشروع تحويل خامات اللاتريت إلى نيكل وكوبالت بدرجة مناسبة لصناعة البطاريات، بما يسهم في تحسين كفاءة المعالجة وتعزيز الرقابة البيئية. وعند وصوله إلى كامل طاقته الإنتاجية، يمكن أن يدعم إنتاج النيكل في المشروع تصنيع نحو 1.7 مليون بطارية للمركبات الكهربائية سنويًا، بما يرسخ دور إندونيسيا في سلسلة الإمداد العالمية للمركبات الكهربائية ويدعم التحول نحو تنقل أقل كثافة كربونية.

تنمية قطاع الصادرات والاستثمار

تؤدي المؤسسة دورًا تحفيزيًا في تمكين المعاملات التجارية والاستثمارية عبر الحدود في الدول الأعضاء. ومن خلال التخفيف من المخاطر التجارية والسياسية، تسهم المؤسسة في إتاحة التمويل، وتوسيع نطاق حضور الشركات في الأسواق الدولية، ودعم مشاركة القطاع الخاص في الأسواق التي قد تحد فيها تصورات المخاطر من تدفقات الاستثمار. وتعكس النتائج المحققة في عام 2025 تنامي نشاط التجارة والاستثمار عبر مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية، بما يؤكد استمرار دور المؤسسة في حشد رؤوس الأموال وتيسير التبادل الاقتصادي عبر الحدود.

تيسير معاملات التصدير

مليون دولار أمريكي 10,809

العام السابق: 8,155 مليون دولار أمريكي

+33% تغير سنوي

حسب القطاع

الزراعة	الطاقة	الصحة	البنية التحتية
119 مليون دولار أمريكي	9,114 مليون دولار أمريكي	3 مليون دولار أمريكي	15 مليون دولار أمريكي

التصنيع	الخدمات	تجارة الجملة والتجزئة	أخرى
1,151 مليون دولار أمريكي	194 مليون دولار أمريكي	108 مليون دولار أمريكي	104 مليون دولار أمريكي

حسب المنطقة

شرق ووسط آسيا	غرب آسيا	شرق أوروبا	شمال أفريقيا	أفريقيا جنوب الصحراء
7,302 مليون دولار أمريكي	2,460 مليون دولار أمريكي	2 مليون دولار أمريكي	979 مليون دولار أمريكي	66 مليون دولار أمريكي

تيسير معاملات الاستيراد

8,666 مليون دولار أمريكي

+27% تغير سنوي

العام السابق: 6,843 مليون دولار أمريكي

حسب القطاع

الزراعة	الطاقة	الصحة	البنية التحتية
89 مليون دولار أمريكي	7,802 مليون دولار أمريكي	3 مليون دولار أمريكي	138 مليون دولار أمريكي

التصنيع	الخدمات	تجارة الجملة والتجزئة	أخرى
399 مليون دولار أمريكي	116 مليون دولار أمريكي	13 مليون دولار أمريكي	105 مليون دولار أمريكي

حسب المنطقة

شرق ووسط آسيا	غرب آسيا	شمال أفريقيا	أفريقيا جنوب الصحراء
4,674 مليون دولار أمريكي	1,339 مليون دولار أمريكي	979 مليون دولار أمريكي	1,674 مليون دولار أمريكي

الاستثمارات الداخلة المدعومة في الدول الأعضاء

5,599 مليون دولار أمريكي

+56% تغير سنوي

العام السابق: 3,046 مليون دولار أمريكي

حسب القطاع

الزراعة	الطاقة	الصحة	البنية التحتية	التصنيع
8 مليون دولار أمريكي	437 مليون دولار أمريكي	357 مليون دولار أمريكي	437 مليون دولار أمريكي	154 مليون دولار أمريكي

التعدين والمحاجر	الخدمات	تجارة الجملة والتجزئة	أخرى
74 مليون دولار أمريكي	4,112 مليون دولار أمريكي	5 مليون دولار أمريكي	14 مليون دولار أمريكي

حسب المنطقة

شرق ووسط آسيا	غرب آسيا	شمال أفريقيا	أفريقيا جنوب الصحراء
2,548 مليون دولار أمريكي	238 مليون دولار أمريكي	429 مليون دولار أمريكي	2,388 مليون دولار أمريكي

عدد معاملات الاستثمارات الداخلة

143 صفقة

+17% تغير سنوي

العام السابق: 122 صفقة

الاستثمارات الخارجة التي توفّر لها الدعم في الدول الأعضاء

+96% تغير سنوي

1,566 مليون دولار أمريكي

العام السابق: 798 مليون دولار أمريكي

عدد معاملات الاستثمارات الخارجة

+58% تغير سنوي

30 صفقة

العام السابق: 19 صفقة

حسب القطاع

الطاقة	الصحة	البنية التحتية	الخدمات	تجارة الجملة والتجزئة
54 مليون دولار أمريكي	226 مليون دولار أمريكي	178 مليون دولار أمريكي	1,103 ملايين دولار أمريكي	5 مليون دولار أمريكي

حسب المنطقة

شرق ووسط آسيا	شمال أفريقيا	أفريقيا جنوب الصحراء
1,080 مليون دولار أمريكي	258 مليون دولار أمريكي	227 مليون دولار أمريكي

سجّل عام 2025 نموًا مزدوج الرقم في جميع فئات التجارة والاستثمار الرئيسة، بما يعكس تعزّز حشد رؤوس الأموال عبر الحدود وتنامي ثقة القطاع الخاص

توسعة ميناء صحار لتعزيز الربط التجاري والنمو الصناعي في سلطنة عُمان

البنية التحتية

تطوير ميناء صحار

الدولة	سلطنة عمان
حامل بوليصة التأمين	شركة بوسكاليس ويستمينستر إنترناشيونال بي في، هولندا
القطاع	البنية التحتية
وسيلة التغطية التأمينية	تغطية بنسبة 90%، بوليصة معاملة محددة - تعذّر تنفيذ العقد
المخاطر المشمولة بالتغطية التأمينية	مخاطر عدم السداد الناتجة عن المخاطر السياسية والتجارية
المدة	تصل إلى 20 شهرًا
سنة التنفيذ	2025

مبلغ التغطية التأمينية
47,820,803 دولار أمريكي

سياق المشروع والتنمية

في عام 2025، وفّرت المؤسسة تغطية تأمينية ضد مخاطر عدم السداد الناجمة عن المخاطر السياسية والتجارية لأعمال التجريف والاستصلاح ضمن المرحلة الثانية من توسعة صحار الجنوبي.

وتضيف هذه التوسعة مساحات تشغيلية جديدة وقدرات للمياه العميقة في ميناء صحار والمنطقة الحرة، بما يمكّن الميناء من استقبال سفن أكبر حجمًا، ودعم البنية التحتية المرتبطة بالغاز الطبيعي المسال، وتوسيع التجمعات الصناعية الحيوية الداعمة للاستراتيجية الاقتصادية طويلة الأجل لسلطنة عُمان.

ويُعد ميناء صحار ركيزة أساسية في رؤية عُمان 2040، إذ يؤدي دورًا محوريًا بوصفه بوابة للتجارة والخدمات اللوجستية والصناعات الثقيلة. وللحفاظ على قدرته التنافسية وتعزيز قدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كان من الضروري زيادة توافر الأراضي ورفع العمق الملاحي.

وفي ظل التوترات الجيوسياسية التي عطّلت مسارات الشحن التقليدية، ازدادت أهمية تعزيز ممرات تجارية بديلة وأكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ. وتسهم توسعة صحار في تعزيز قدرة سلطنة عُمان على استيعاب تدفقات الشحن المتزايدة، ودعم صادرات الطاقة، وترسيخ النمو الصناعي

أهداف التنمية المستدامة التي توفّر لها الدعم

- تمكين البنية التحتية للموانئ اللازمة لدعم لوجستيات الغاز الطبيعي المسال والصناعات الناشئة المرتبطة بالطاقة المتجددة
- دعم إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل، مع تعزيز القدرة التنافسية التجارية لسلطنة عمان
- توسعة البنية التحتية البحرية الحيوية لتعزيز القدرة الصناعية وكفاءة الخدمات اللوجستية
- الإسهام في التوسع الصناعي المنظّم والتنمية الاقتصادية في منطقة صحار

الأثر التنموي التقديري والنتائج الرئيسية

تسهم توسعة ميناء صحار في تعزيز الترابط التجاري والنمو الصناعي في سلطنة عُمان، من خلال زيادة الطاقة الاستيعابية البحرية، وإتاحة تطوير أراضٍ صناعية جديدة، وترسيخ دور الدولة بصفتها مركزًا إقليميًا للخدمات اللوجستية والصادرات.

2,200 هكتار من الأراضي الصناعية واللوجستية الجديدة
إتاحة الطاقة الاستيعابية للأراضي الصناعية

إنجاز 3.8 مليون متر مكعب من أعمال التجريف
توسعة قناة الملاحة والبنية التحتية البحرية

دعم نحو 80% من تدفقات الواردات والصادرات العمانية
حصة التجارة الوطنية التي يدعمها ميناء صحار

نحو 279 فرصة عمل
فرص العمل التقديرية المدعومة من خلال الأنشطة التي أتاحتها المؤسسة

نحو 167 فرصة عمل
المتوسط السنوي التقديري لفرص العمل التي تتيحها المؤسسة على امتداد عمر المشروع

اعتبارات الاستدامة

تتطلب مشاريع توسعة الموانئ إدارة دقيقة للنظم البيئية البحرية والبيئات الساحلية. وفي هذا السياق، خضع المشروع لتقييمات للأثر البيئي والاجتماعي وفقًا للمعايير الدولية، مدعومة بدراسات فنية شملت نمذجة أعمدة الرواسب الناتجة عن أعمال التجريف، ومحاكاة الأمواج والأعاصير، وتقييمات القدرة على التكيف مع تغير المناخ. كما طُبّق نظام لمراقبة مستويات العكارة في الوقت الفعلي أثناء أعمال التجريف، بما يسهم في الحد من الاضطرابات البيئية. وتدعم البنية التحتية البحرية الموسعة كذلك مرافق الطاقة الناشئة في صحار، بما في ذلك تزويد السفن بالغاز الطبيعي المسال، وإتاحة حلول بحرية أنظف للوقود.

دعم الربط الإقليمي للسكك الحديدية من خلال تصدير قاطرات من كازاخستان إلى أذربيجان

التأجير التمويلي لعشر قاطرات ديزل

النقل (السكك الحديدية)

الدولة	أذربيجان
حامل بوليصة التأمين	وكالة ائتمان الصادرات الكازاخستانية (كازاخستان)
القطاع	النقل (السكك الحديدية)
وسيلة التغطية التأمينية	بوليصة التأمين الاختياري الداخلي (تمديد مدة البوليصة)
المخاطر المشمولة بالتغطية التأمينية	مخاطر عدم السداد الناتجة عن المخاطر التجارية
المدة	3 سنوات
سنة التنفيذ	2023

مبلغ التغطية التأمينية

تأمين بقيمة

29,780,957 دولار أمريكي

للسنوات السبع الأولى،

وتمديد بقيمة

5.61 مليون دولار أمريكي

لمدة ثلاث سنوات

سياق المشروع والتنمية

قدّمت المؤسسة دعم إعادة التأمين لصالح وكالة ائتمان الصادرات الكازاخستانية Kazakh Export JSC فيما يتعلق بصفقة تأجير تمويلي لعشر قاطرات ديزل من طراز TE33A، صُنعت في كازاخستان ووُرّدت إلى شركة السكك الحديدية الأذربيجانية، المشغّل الوطني للنقل بالسكك الحديدية في أذربيجان.

وتتضمن الصفقة اضطلاع صندوق التنمية الصناعية في كازاخستان بدور المؤجّر، من خلال تأجير القاطرات لشركة السكك الحديدية الأذربيجانية بموجب ترتيب تمويلي طويل الأجل تؤمّنه وكالة ائتمان الصادرات الكازاخستانية وتدعم المؤسسة إعادة تأمينه.

ويدعم المشروع التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي من خلال تمكين تصدير سلع رأسمالية من كازاخستان إلى أذربيجان، بالتوازي مع تعزيز قدرات النقل بالسكك الحديدية في أذربيجان. وتُعد البنية التحتية الموثوقة للسكك الحديدية عنصرًا أساسيًا في منظومة النقل الوطنية، كما تؤدي دورًا مهمًا في دعم الربط الإقليمي وتيسير حركة البضائع عبر منطقة جنوب القوقاز.

الأثر التنموي التقديري والنتائج الرئيسية

10 قاطرات من طراز TE33A
قاطرات الديزل المورّدة إلى شركة السكك الحديدية الأذربيجانية

شبكة سكك حديدية بطول 4000 كم تقريبًا
شبكة نقل البضائع بالسكك الحديدية المدعومة

صادرات القاطرات من كازاخستان إلى أذربيجان
تمكين صادرات السلع الرأسمالية العابرة للحدود

ما يصل إلى 17 مليون طن من البضائع سنويًا
تعزيز قدرة الممر التجاري الإقليمي

نحو 40,000 طن م
دعم الطاقة الاستيعابية لنقل البضائع

أهداف التنمية المستدامة التي توفّر لها الدعم

- تعزيز البنية التحتية الداعمة للتجارة والترابط الاقتصادي الإقليمي
- دعم تحديث البنية التحتية الوطنية للنقل بالسكك الحديدية والأنظمة اللوجستية
- تيسير التعاون بين وكالات ائتمان الصادرات والشركاء متعددي الأطراف لدعم البنية التحتية والتجارة العابرتين للحدود

اعتبارات الاستدامة

يؤدي النقل بالسكك الحديدية دورًا رئيسيًا لتمكين نقل البضائع بكفاءة أعلى وبانبعاثات أقل مقارنة بالنقل البري، بما يدعم بناء منظومات لوجستية أكثر استدامة. كما يسهم تعزيز قدرات السكك الحديدية في أذربيجان في رفع كفاءة النقل، وترسيخ دور البلاد كممركز عبور إقليمي يربط بين أوروبا وآسيا عبر الممرات التجارية الناشئة.

تأمين إمدادات الطاقة في باكستان من خلال واردات استراتيجية من الوقود والغاز الطبيعي المسال

تمويل استيراد النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة والغاز الطبيعي المسال

الطاقة

الدولة	جمهورية باكستان الإسلامية
حامل بوليصة التأمين	مؤسستان ماليتان من دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة
القطاع	الطاقة
وسيلة التغطية التأمينية	تغطية بنسبة 95%، بوليصة المصارف العامة
المخاطر المشمولة بالتغطية التأمينية	عدم السداد لأسباب سياسية وتجارية
المدة	12 شهرًا
سنة التنفيذ	2025

مبلغ التغطية التأمينية
150 مليون دولار أمريكي

سياق المشروع والتنمية

قدّمت المؤسسة تغطية تأمينية لتيسير تمويل تجاري مجمّع بصيغة المرابحة، رتّبته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وذلك لدعم واردات باكستان من النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة والغاز الطبيعي المسال.

ويتيح هذا التسهيل لحكومة باكستان تمويل واردات الوقود الأساسية من خلال جهات وطنية رئيسة في قطاع الطاقة، من بينها شركة باك-عرب للتكرير المحدودة (باركو)، وشركة باكستان ستيت أويل، وشركة باكستان للغاز الطبيعي المسال المحدودة. وتؤدي هذه الجهات دورًا محوريًا في سلسلة إمدادات الطاقة في باكستان، من خلال دعم تكرير الوقود، وشبكات التوزيع على مستوى البلاد، وواردات الغاز الطبيعي المسال المستخدمة في توليد الكهرباء والاستهلاك الصناعي.

ومن خلال دعم شراء سلع الطاقة الحيوية، تسهم هذه الصفقة في تعزيز موثوقية إمدادات الوقود ودعم استقرار منظومة الطاقة في باكستان.

الأثر التنموي التقديري والنتائج الرئيسية

نحو 2.17 مليون برميل من مكافئ الوقود
تمكين واردات الطاقة

نحو 3.69 مليون ميجاوات ساعة
ما يعادل توليد الكهرباء (ميجاواط ساعة)

نحو 0.31%
النسبة المكافئة من إجمالي إمدادات الطاقة في باكستان (%)

نحو 1.1%
النسبة المكافئة من إمدادات الغاز الطبيعي السنوية في باكستان (%)

نحو 2.5%
النسبة المكافئة من إمدادات النفط السنوية في باكستان (%)

أهداف التنمية المستدامة التي توفّر لها الدعم

دعم أمن الطاقة الوطني من خلال تيسير استيراد الوقود اللازم لتوليد الكهرباء وضمان الوصول إلى الطاقة

الإسهام في استقرار إمدادات الطاقة الضرورية للإنتاج الصناعي وقطاع النقل والنشاط الاقتصادي

إبراز التعاون الفعّال بين المؤسسات متعددة الأطراف والمؤسسات المالية والجهات الحكومية لدعم استقرار إمدادات الطاقة

اعتبارات الاستدامة

يدعم هذا التسهيل أمن الطاقة في باكستان من خلال تمكين شراء واردات الوقود الأساسية اللازمة لتوليد الكهرباء والنقل والأنشطة الصناعية. ومن خلال هيكلة الصفقة في إطار تسهيل مرابحة متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، تسهم المعاملة في تعزيز توظيف أدوات تمويل التجارة الإسلامية لدعم استقرار إمدادات الطاقة الوطنية وتعزيز المرونة الاقتصادية.

تنمية القطاع المالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

يُعد التخفيف من المخاطر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ركيزة أساسية في مهمة المؤسسة، وقناة رئيسية لحشد رؤوس الأموال عبر الدول الأعضاء. ومن خلال دعم التمويل التجاري الإسلامي، والمعاملات المدعومة سياديًا، وهياكل الاستثمار عبر الحدود، تسهم المؤسسة في توسيع نطاق إتاحة حلول التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في الأسواق التي قد يظل الوصول فيها إلى رأس المال مليئًا بالتحديات. وتعكس النتائج المحققة في عام 2025 تسارعًا ملحوظًا في حشد رؤوس الأموال الإسلامية، وزيادة في الاعتماد على أدوات التخفيف من المخاطر التي توفّرها المؤسسة لدعم تدفقات الاستثمار، وتعزيز الوساطة المالية، وتيسير المعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في مختلف دول منظمة التعاون الإسلامي.

دعم تمويل التجارة والاستثمار بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية

1,901 مليون دولار أمريكي

العام السابق: 424 مليون دولار أمريكي

+349% تغير سنوي

عدد أعمال تمويل التجارة والاستثمار بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية

63 صفقة

العام السابق: 62 صفقة

+2% تغير سنوي

الأعمال المؤمن عليها من خلال بوليصة المصارف العامة

1,503 مليون دولار أمريكي

العام السابق: 1,748 مليون دولار أمريكي

-14% تغير سنوي

حصة الأعمال المؤمن عليها من خلال بوليصة المصارف العامة

9%

العام السابق: 14%

-5% تغير سنوي

الأعمال المؤمن عليها من خلال بوليصة تأمين الاعتمادات المستندية

552 مليون دولار أمريكي

العام السابق: 1,508 ملايين دولار أمريكي

-63% تغير سنوي

حصة الأعمال المؤمن عليها من خلال بوليصة تأمين الاعتمادات المستندية

3%

العام السابق: 12%

-9% تغير سنوي

الأعمال المؤمن عليها عبر تأمين الاستثمار الأجنبي

5,945 مليون دولار أمريكي

العام السابق: 3,046 مليون دولار أمريكي

+95% تغير سنوي

الأعمال المؤمن عليها من خلال تأمين التمويلات المشتركة التي تقودها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

222 مليون دولار أمريكي

العام السابق: 528 مليون دولار أمريكي

-58% تغير سنوي

شهد عام 2025 زيادة بنسبة 349% في حشد التجارة والاستثمار المتوافقين مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يعكس نموًا كبيرًا في تدفقات رؤوس الأموال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية عبر الدول الأعضاء

تعزيز الربط التجاري الإقليمي عبر الطريق الساحلي لاغوس-كالابار

إنشاء الطريق الساحلي لاغوس-كالابار

النقل

الدولة	جمهورية نيجيريا الاتحادية
حامل بوليصة التأمين	بنك أبو ظبي الأول - الإمارات العربية المتحدة دويتشه بنك إيه جي - ألمانيا
القطاع	النقل
وسيلة التغطية التأمينية	تغطية تأمينية ضد المخاطر السياسية بنسبة تصل إلى 95%
المخاطر المشمولة بالتغطية التأمينية	عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية
المدة	9 سنوات (للصفقة الثانية)
سنة التنفيذ	2025

مبلغ التغطية التأمينية
1,266 مليون دولار أمريكي
موزّعة على تسهيلَي تمويل بصيغة المرابحة

سياق المشروع والتنمية

يُعد الطريق الساحلي لاغوس–كالابار مشروعًا وطنيًا رائدًا للبنية التحتية تقوده الحكومة الاتحادية في نيجيريا بهدف تعزيز الربط الساحلي ودعم التكامل التجاري الإقليمي في غرب أفريقيا. ويمتد المشروع لنحو 700 كيلومتر على طول الساحل الجنوبي لنيجيريا، ليربط بين لاغوس وكالابار، ويشكّل جزءًا من الممر الأوسع للطريق الساحلي العابر لغرب أفريقيا.

ودعمت المؤسسة تطوير المشروع من خلال صفقتي تمويل بصيغة المرابحة رتبهما بنكان دوليان، بما أتاح تنفيذ المراحل الأولى من الطريق السريع. وشملت الصفقة الأولى تسهيلًا بقيمة 360 مليون دولار أمريكي رتبه كل من دويتشه بنك وبنك أبو ظبي الأول، فيما شملت الصفقة الثانية تسهيلًا بقيمة 700 مليون دولار أمريكي رتبه بنك أبو ظبي الأول. ويحظى كلا التسهيلين بتغطية تأمينية ضد المخاطر السياسية من المؤسسة.

وتدعم حزم التمويل هذه مجتمعة تنفيذ مقاطع رئيسة من ممر لاغوس–كالابار، تشمل طرقًا مزدوجة بثلاث حارات في كل اتجاه، مع تخصيص مسار مستقبلي للسكك الحديدية. ومن المتوقع أن يسهم الطريق السريع، عند دخوله حيز التشغيل، في تحسين التنقل بصورة كبيرة، وتقليص أوقات السفر للبضائع والركاب، وتعزيز الربط اللوجستي.

أهداف التنمية المستدامة التي توفّر لها الدعم

- تيسير النشاط الاقتصادي والتجارة من خلال الحد من اختناقات النقل وتحسين الوصول إلى الأسواق
- تعزيز ممر النقل الساحلي في نيجيريا، وتحسين الربط الإقليمي وكفاءة الخدمات اللوجستية
- دمج تخطيط منظّم لإعادة التوطين وبنية تحتية للنقل على المدى الطويل لدعم التنمية الشاملة
- دمج تدابير تعزّز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وتحدّ من مخاطر الفيضانات والمخاطر الساحلية

الأثر التنموي التقديري والنتائج الرئيسية

تنفيذ 54.5 كم من الطريق الساحلي السريع
إتاحة البنية التحتية للطريق السريع

ربط أكثر من أربع اقتصادات
إتاحة ممر تجاري إقليمي

نحو 7.8%
تمكين حصة ممر لاغوس-كالابار

نحو 1.1 مليون شخص مستفيد
العدد التقديري للسكان المستفيدين من تحسين الربط

22 مجتمعًا ساحليًا
المجتمعات المستفيدة من تحسين الربط

اعتبارات الاستدامة

يُنفّذ المشروع وفق المعايير البيئية والاجتماعية الدولية، مستندًا إلى دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطط التخفيف. وتشمل التدابير حماية التنوع البيولوجي واستعادة غابات المانغروف، وتعزيز أنظمة التصريف وإدارة الفيضانات، وتنفيذ برامج منظَّمة لإشراك أصحاب المصلحة وتعويض المجتمعات المتضررة. كما أُدمجت في تصميم المشروع عناصر تراعي القدرة على التكيف مع تغير المناخ، بما يعزّز الاستدامة طويلة الأجل لممر النقل الساحلي.

توسيع نطاق الوصول إلى التمويل الإسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال منصة المدينة للتمويل الرقمي

التمويل

مشروع المدينة - التمويل الإسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع متناهية الصغر

الدولة	جمهورية أوزبكستان
حامل بوليصة التأمين	بنك ستاندرد تشارترد
القطاع	التمويل
وسيلة التغطية التأمينية	تغطية بنسبة 95%
المخاطر المشمولة بالتغطية التأمينية	عدم وفاء مؤسسة مملوكة للدولة بالتزاماتها المالية
المدة	7 سنوات
سنة التنفيذ	2025

مبلغ التغطية التأمينية
184,509,960 يورو

سياق المشروع والتنمية

دعمت المؤسسة تسهيل تمويل بصيغة المرابحة متوافقًا مع أحكام الشريعة الإسلامية، رتّبه بنك ستاندرد تشارترد لصالح أجروبنك في أوزبكستان، بما أتاح للبنك توسيع نطاق منتجات التمويل الإسلامي الموجّهة إلى المؤسسات الصغيرة والمشاريع متناهية الصغر. ويوفّر هذا التسهيل لأجروبنك الموارد اللازمة لإعادة إقراضها للشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في قطاع التجزئة من خلال منصاته الرقمية للتمويل.

وتُوزّع هذه الأموال عبر منصة OPEN التابعة لأجروبنك ومنصة B2B التابعة لسمارت بنك، بما يدعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة من خلال حلول تمويل ميسّرة وسهلة الوصول. ومن المتوقع أن يسهم هذا التمويل في دعم المؤسسات الصغيرة والناشئة، إذ تصل قيمة التمويل الفردي عادةً إلى 100 ألف يورو، إلى جانب منتجات تجزئة تمويلية أصغر موجهة إلى أصحاب المشاريع متناهية الصغر.

وتندرج هذه المبادرة ضمن الإصلاحات الاقتصادية الأوسع في أوزبكستان، الهادفة إلى تعزيز دور القطاع الخاص، وتحسين الشمول المالي، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تزال تعاني من محدودية الوصول إلى التمويل.

أهداف التنمية المستدامة التي توفّر لها الدعم

- توسيع نطاق الوصول إلى التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع متناهية الصغر، بما يدعم نمو الأعمال واستحداث فرص العمل
- الإسهام في استقرار إمدادات الطاقة الضرورية للإنتاج الصناعي وقطاع النقل والنشاط الاقتصادي
- إبراز التعاون الفعّال بين المؤسسات متعددة الأطراف والمؤسسات المالية والجهات الحكومية لدعم استقرار إمدادات الطاقة

الأثر التنموي التقديري والنتائج الرئيسية

يسهم المشروع في توسيع نطاق الوصول إلى التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية للشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع متناهية الصغر، بما يتيح لرواد الأعمال الحصول على رأس المال العامل والتمويل الاستثماري اللازمين لتنمية أعمالهم. ومن خلال تعزيز فرص الحصول على التمويل، تدعم المبادرة تنمية القطاع الخاص، واستحداث فرص العمل، والتنويع الاقتصادي في مختلف أنحاء أوزبكستان.

تمويل مؤمّن عليه بقيمة تقارب 184.5 مليون يورو
تمكين تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

منصتان (SmartBank B2Bg OPEN)
الاستفادة من منصات الشمول المالي الرقمي

دعم نحو 6,000 إلى 7,000 من أصحاب المشاريع متناهية الصغر
دعم أصحاب المشاريع متناهية الصغر

اعتبارات الاستدامة

يسهم هذا التسهيل في تعزيز الشمول المالي وترسيخ ممارسات التمويل المسؤول، من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع متناهية الصغر الذين يعانون من محدودية الخدمات. كما يعمل أجروبنك على تطوير إطار للإفصاح عن الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، واستكشاف مؤشرات للأثر تشمل تمويل الطاقة المتجددة، ودعم النقل النظيف، والاستثمارات المرتبطة بالمناخ ضمن محفظة الإقراض الأوسع لديه.

التنمية البشرية

تُسهم أنشطة الاكتتاب في المؤسسة في تعزيز التنمية البشرية من خلال توجيه الاستثمار نحو القطاعات التي تستحدث فرص العمل، وتعزّز القدرات الإنتاجية، وتوسّع نطاق الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية في الدول الأعضاء. ومن خلال حلولها للتخفيف من المخاطر، تيسّر المؤسسة تدفقات رؤوس الأموال إلى القطاعات الوثيقة الصلة بسبل العيش والشمول الاقتصادي، بما في ذلك الخدمات، والتصنيع، والزراعة، والصحة.

وتعكس النتائج المحققة في عام 2025 استمرار توجيه الجهود نحو الأنشطة كثيفة العمالة وقطاعات الخدمات الأساسية، بما يعزّز دور المؤسسة في دعم النمو الشامل وتوسيع الفرص الاقتصادية في الدول الأعضاء.

دعم القطاعات كثيفة العمالة التي تتيح سبل كسب العيش في الدول الأعضاء

6,425 مليون دولار أمريكي

العام السابق: 4,397 مليون دولار أمريكي

+46% تغير سنوي

حسب القطاع

الخدمات
4,652 مليون دولار أمريكي

التصنيع
1,446 مليون دولار أمريكي

تجارة الجملة والتجزئة
113 مليون دولار أمريكي

الزراعة
214 مليون دولار أمريكي

دعم القطاع الصحي

361 مليون دولار أمريكي

العام السابق: 477 مليون دولار أمريكي

-24% تغير سنوي

دعمت المؤسسة القطاعات كثيفة العمالة بمبلغ 6.4 مليار دولار أمريكي في عام 2025، بما عزّز دورها في تمكين سبل العيش ودعم النمو الاقتصادي الشامل في الدول الأعضاء

إطلاق إمكانات النمو الإقليمي من خلال الطريق السريع أنطاليا-ألانيا

مشروع الطريق السريع أنطاليا-ألانيا

النقل

الدولة	جمهورية تركيا
حامل بوليصة التأمين	دويتشه بنك إيه جي - ألمانيا
القطاع	النقل
وسيلة التغطية التأمينية	تغطية بنسبة 95%
المخاطر المشمولة بالتغطية التأمينية	عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية
المدة	14 سنة
سنة التنفيذ	2025

مبلغ التغطية التأمينية
230,000,000 يورو

سياق المشروع والتنمية

في عام 2025، قدّمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تغطية تأمينية ضد مخاطر عدم وفاء جهة سيادية بالتزاماتها المالية، لتيسير تمويل مرابحة يدعم مشروع الطريق السريع أنطاليا-ألانيا في تركيا. ويُنفّذ المشروع بموجب امتياز بنظام البناء والتشغيل والنقل لمدة 15 عامًا، تشمل ثلاث سنوات للإنشاء تعقبها 12 سنة من التشغيل.

وسيربط الطريق السريع المزدوج، البالغ طوله 117.8 كيلومترًا، بين مراكز رئيسة للسياحة والزراعة على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، بما يجعله جزءًا استراتيجيًا من ممر الطريق السريع الأوسع بين أفيون قره حصار وأنطاليا. وقد صُمم المشروع ليشمل 25 تقاطعًا، وخمسة أنفاق مزدوجة الأنبوب، و16 جسرًا علويًا، إلى جانب بنية تحتية واسعة من الجسور، بما من شأنه أن يحسن التنقل بصورة كبيرة.

ومع متوسط حركة مرورية يومية سنوية يبلغ 100 ألف مركبة مكافئة، من المتوقع أن يسهم الطريق السريع في تقليص مدة الرحلة بنحو 30 دقيقة لمستخدمي الرحلات الطويلة، إلى جانب تخفيف الازدحام على الطريق السريع الحالي D400. ويخدم هذا الممر أكثر من 20 مليون زائر سنويًا، كما يدعم مناطق زراعية وصناعية رئيسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

أهداف التنمية المستدامة التي توفّر لها الدعم

- استحداث فرص العمل، وتحفيز السياحة والزراعة، وتعزيز القدرة التنافسية الصناعية
- تعزيز البنية التحتية للنقل في تركيا، بما يحسن الترابط الإقليمي ويرفع كفاءة الخدمات اللوجستية
- تحسين السلامة على الطرق، والحد من الازدحام، وتعزيز سهولة التنقل للمجتمعات الساحلية
- خفض استهلاك الوقود الناجم عن الازدحام، ودمج بنية تحتية قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ

الأثر التنموي التقديري والنتائج الرئيسية

100,000
مركبة يوميًا في المتوسط
حجم الحركة المرورية المضمون

117.8 كم
طول الطريق السريع المنفذ

6.8 مليار يورو
(من مرحلة الإنشاء حتى نهاية فترة الامتياز)
إجمالي النشاط الاقتصادي الناتج

6.8 مليار يورو
(من مرحلة الإنشاء حتى نهاية فترة الامتياز)
إجمالي النشاط الاقتصادي الناتج

9,267 فرصة عمل
فرص العمل المتوقّع استحداثها

713.8 مليون يورو
من الإيرادات الضريبية الإضافية
الإسهام في المالية العامة

نحو 139 فرصة عمل
متوسط فرص العمل السنوية التي توفّر لها المؤسسة الدعم على امتداد عمر المشروع

نحو 1,949 فرصة عمل
فرص العمل المدعومة من خلال الأنشطة التي أتاحت المؤسسة تنفيذها

اعتبارات الاستدامة

يتضمن مشروع الطريق السريع أنطاليا-ألانيا حلولًا هندسية طويلة العمر التشغيلي، من بينها الرصف الخرساني المسلح المستمر، الذي يُتوقع أن يسهم في خفض تكاليف الصيانة على مدى دورة الحياة بنحو 40% مقارنة بالإسفلت التقليدي. ومن خلال تحويل الحركة المرورية بعيدًا عن ممر D400 المزدحم، من المتوقع أن يسهم الطريق السريع في تقليص مدة الرحلة بنحو 30 دقيقة لمستخدمي الرحلات الطويلة، وتحسين السلامة على الطرق، وخفض استهلاك الوقود، والحد من الانبعاثات المرتبطة بالازدحام. كما أُدمجت في المشروع عناصر تصميم تعزّز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، بما في ذلك أنظمة تصريف متقدّمة، ومعايير مقاومة الزلازل، ومعابر للحياة البرية، بما يدعم الأداء البيئي طويل الأجل واستدامة هذا الممر.

تعزيز الأمن الغذائي في مصر من خلال تمويل التجارة

تسهيل تمويل تجاري مجمّع بصيغة المرابحة رتّبته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

الأمن الغذائي

الدولة	جمهورية مصر العربية
حامل بوليصة التأمين	بيت التمويل الكويتي
القطاع	الأمن الغذائي
وسيلة التغطية التأمينية	تغطية بنسبة 95%، بوليصة المصارف العامة
المخاطر المشمولة بالتغطية التأمينية	مخاطر عدم السداد من جانب حكومة مصر لأسباب تجارية أو سياسية
المدة	12 شهرًا
سنة التنفيذ	2025

مبلغ التغطية التأمينية
300 مليون دولار أمريكي

سياق المشروع والتنمية

قدّمت المؤسسة تغطية تأمينية لتيسير تمويل تجاري مجمّع بصيغة المرابحة رتّبته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وذلك لدعم استيراد السلع الغذائية الأساسية لصالح مصر. ويموّل هذا التسهيل شراء سلع أساسية، مثل القمح والسكر والزيوت الغذائية، من خلال الهيئة العامة للسلع التموينية في مصر، بما يضمن استمرارية عمل نظام دعم الغذاء في البلاد.

ويوفّر برنامج بطاقات التموين في مصر غذاءً مدعومًا لأكثر من 60 مليون مواطن، ويشكّل ركيزة أساسية ضمن منظومة الأمن الغذائي في الدولة. ومن خلال هذا التسهيل، توفّر البنوك المشاركة التمويل اللازم لشراء السلع، بينما تغطي بوليصة المؤسسة مخاطر عدم السداد السيادية بموجب ضمان صادر عن وزارة المالية المصرية.

وتدعم هذه الصفقة المشتريات الاستراتيجية لمصر من الإمدادات الغذائية الأساسية، بما يسهم في استقرار الأسواق المحلية ويضمن استمرار حصول الأسر الأكثر احتياجًا على الغذاء الميسور التكلفة دون انقطاع.

أهداف التنمية المستدامة التي توفّر لها الدعم

- دعم برامج الدعم الغذائي الوطنية التي تضمن الحصول على الأغذية الأساسية ميسورة التكلفة لملايين الأسر
- الإسهام في استقرار أسواق الغذاء المحلية ويساعد على التخفيف من الصدمات الاقتصادية المرتبطة بتقلبات أسعار السلع العالمية
- إبراز التعاون الفعّال بين المؤسسات متعددة الأطراف والمؤسسات المالية والجهات الحكومية لمعالجة تحديات الأمن الغذائي

الأثر التنموي التقديري والنتائج الرئيسية

يتيح هذا التسهيل لمصر تأمين واردات غذائية أساسية لبرنامج الدعم الوطني، بما يضمن إتاحة الأغذية الأساسية بصورة موثوقة لأكثر من 60 مليون مواطن، ويسهم في استقرار أسواق الغذاء المحلية خلال فترات صدمات السلع العالمية.

أكثر من 60 مليون مواطن
المستفيدون من نظام الدعم الغذائي الوطني

ما يعادل نحو 8.5% من احتياجات مصر السنوية من واردات القمح
نسبة احتياجات الدولة من واردات القمح التي يوفّر لها الدعم

تيسير استيراد نحو مليون طن من الأغذية الأساسية
تيسير استيراد الأغذية الأساسية

نحو 4.9% من احتياجات مصر السنوية من واردات الحبوب
نسبة واردات الدولة من الحبوب

اعتبارات الاستدامة

يمثّل الأمن الغذائي أولوية اجتماعية بالغة الأهمية في مجال الاستدامة، ولا سيما في الدول التي تعتمد على نظم دعم غذائي واسعة النطاق. ومن خلال إتاحة شراء السلع الغذائية الأساسية اللازمة لبرنامج الدعم الوطني في مصر، يدعم هذا التسهيل حصول ملايين الأسر على غذاء ميسور التكلفة بصورة موثوقة. كما تسهم هذه الصفقة في استقرار إمدادات الغذاء المحلية خلال فترات تقلب أسعار السلع الأساسية عالميًا، بما يعزز مرونة النظام الغذائي الوطني ويحد من تعرض الفئات الأكثر هشاشة لاضطرابات الإمدادات المحتملة.

فاعلية أداء المؤسسة

06

فاعلية أداء المؤسسة

الكفاءة التشغيلية

عكست نتائج المؤسسة في عام 2025 استمرار قوة نشاط الاكتتاب واتساع نطاق المحفظة عبر مجالات أعمالها الأساسية، مع الحفاظ على الانضباط الرأسمالي واستقرار المحفظة، فقد بلغ إجمالي الأعمال المؤمن عليها 17.78 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 38% مقارنة بعام 2024، بما يؤكّد استمرار الطلب على حلول المؤسسة للتخفيف من المخاطر وقدرتها على توظيف رأس مال الاكتتاب بكفاءة في بيئة عالمية متقلبة.

كما بلغ متوسط مدة الأعمال المؤمن عليها 202 يومًا في عام 2025، بما يعكس هيكل آجال المعاملات المنفذة خلال العام. واستقطبت المؤسسة 49 عميلًا جديدًا، مما وسّع قاعدة تعاملاتها وعزّز مكانتها بوصفها شريكًا موثوقًا في الدول الأعضاء.

ويعكس تكوين الأعمال المؤمن عليها الدور المزدوج التي تضطلع بها المؤسسة. فقد بلغت قيمة التأمين المرتبط بالتجارة 11.83 مليار دولار أمريكي، مما يؤكد الدور المحوري للمؤسسة في تسهيل التدفقات عبر الحدود، بينما بلغت قيمة تأمين الاستثمار 5.95 مليار دولار أمريكي، مما يدعم استقطاب رؤوس الأموال على المدى الطويل في الدول الأعضاء.

إجمالي الأعمال المؤمن عليها (بالدولار الأمريكي)

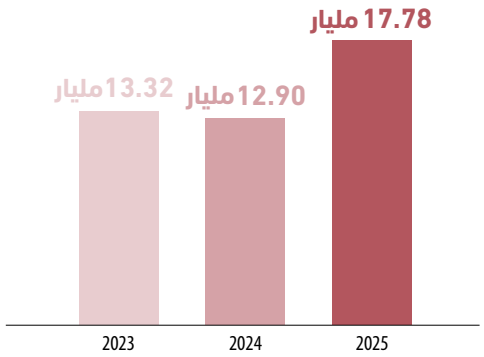

الأعمال المؤمن عليها حسب فئة الأعمال (بالدولار الأمريكي)

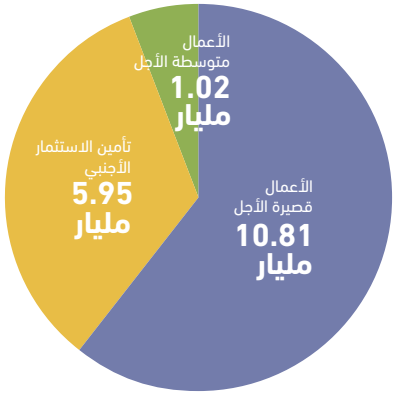

ارتفع إجمالي الأعمال المؤمن عليها بنسبة 38% في عام 2025 ليصل إلى 17.78 مليار دولار أمريكي، مما يعكس قدرة المؤسسة على التوسع بمسؤولية مع تعزيز حضورها المؤسسي

شكّل تأمين الاستثمار الأجنبي 65% من الالتزامات الجديدة في عام 2025، مما يشير إلى تحول حاسم نحو أثر تنموي طويل الأجل يقوده الاستثمار.

تطور مزيج أعمال المؤسسة نحو أثر طويل الأجل

إلى جانب التوسع في حجم الأعمال، شهد عام 2025 تحولًا نوعيًا في توجه الأعمال المستقبلية للمؤسسة، فقد بلغت الالتزامات الجديدة 7.3 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 38% مقارنة بعام 2024، فيما أظهرت تركيبة الموافقات تحولًا هيكليًا واضحًا نحو العمليات الاستثمارية.

وشكّل تأمين الاستثمار الأجنبي 65% من الالتزامات الجديدة، بما يعادل 4.8 مليار دولار أمريكي. وفي المقابل، مثّلت الأعمال قصيرة الأجل 27.4%، بما يعادل 2.0 مليار دولار أمريكي، فيما مثّلت الأعمال متوسطة الأجل 7.5%، بما يعادل 551 مليون دولار أمريكي. وبالمقارنة مع العام السابق، يعكس هذا التوزيع توجهًا مدروسًا للانتقال من الصفقات قصيرة الدورة إلى تعرض أطول أجلًا، بما يدعم حشد تدفقات رأسمالية أكثر استدامة ويسهم في دعم التحول الهيكلي في الدول الأعضاء.

تعزيز سرعة الاستجابة في ظل التوسع

مع اتساع حجم عمليات التأمين في عام 2025، حافظت المؤسسة على انضباطها في دراسة الائتمان والأطر الزمنية لاتخاذ القرار. وبلغ إجمالي زمن الاستجابة 5.60 أيام، مقابل 5.19 أيام في عام 2024، بما يعكس استمرار الالتزام بالمعايير التشغيلية المعتمدة رغم ارتفاع حجم الصفقات وتزايد تعقيد هياكلها.

وظلت الأطر الزمنية للمعالجة، عبر مراحل دعم الاكتتاب والمراجعة واتخاذ القرار النهائي، متوافقة إلى حد كبير مع المعايير المرجعية الداخلية. ويبرز هذا الاتساق التشغيلي قدرة المؤسسة على توسيع نشاط الاكتتاب مع الحفاظ على ضوابط الحوكمة ومتانة إطار مخاطر الائتمان.

الإسهامات طويلة الأجل في التكامل الإقليمي والتنمية

منذ تأسيسها، قامت المؤسسة بالتأمين على عمليات في مجال التجارة والاستثمار بلغت قيمتها 138.95 مليار دولار أمريكي في 51 دولة عضو، وجعلت من التخفيف من المخاطر ركيزة أساسية للتكامل الاقتصادي وتمويل التنمية. ومن هذا الإجمالي، خُصص 107.83 مليار دولار أمريكي لدعم التجارة عبر الحدود، فيما أسهم 31.12 مليار دولار أمريكي في حشد رؤوس الأموال الاستثمارية نحو القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية والأصول الاستراتيجية التي تعزّز المرونة الاقتصادية على المدى الطويل.

منذ تأسيسها، وفّرت المؤسسة غطاءً تأمينيًا بإجمالي 138.95 مليار (بالدولار الأمريكي)

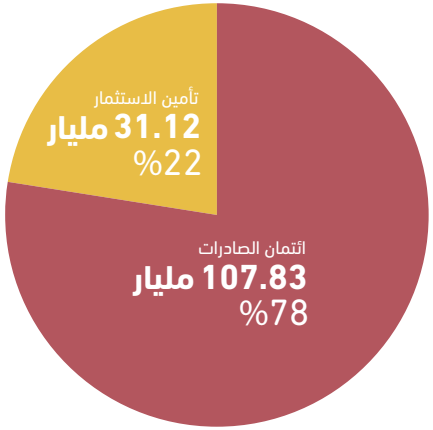

ولا تعكس هذه المحفظة التراكمية حجم الأعمال فحسب، بل تجسد أيضًا دعمًا مستدامًا لأسواق مترابطة عبر آسيا وأفريقيا وأوروبا والأمريكتين وأوقيانوسيا، مما أتاح استمرارية التجارة، وتكوين رأس المال، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية. ومن خلال انخراطها المتواصل في سياقات اقتصادية متنوعة، فقد أسهمت المؤسسة في تعزيز استقرار الأسواق، ودعم التحول الهيكلي، وتهيئة مسارات نمو أكثر قدرة على الصمود في دولها الأعضاء.

العمليات التي قامت المؤسسة منذ التأسيس (بالدولار الأمريكي)

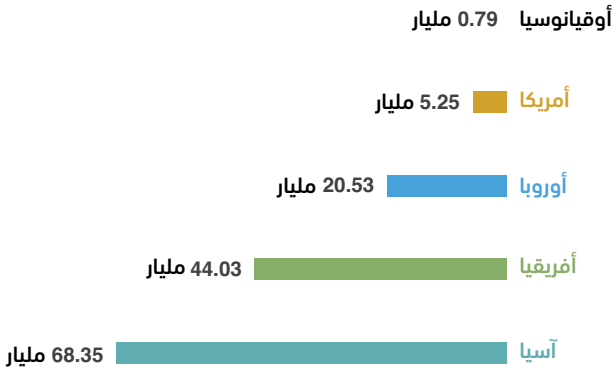

منذ التأسيس، حوّلت المؤسسة نحو 139 مليار دولار أمريكي من المعاملات المؤمن عليها إلى تكامل اقتصادي مستدام وأثر تنموي طويل الأجل

تقاسم المخاطر واستقطاب رؤوس الأموال

في عام 2025، واصلت المؤسسة تعزيز نموذجها الكفء رأسماليًا في تقاسم المخاطر، فوسّعت نطاق الاكتتاب مع الحفاظ على مرونة ميزانيتها العمومية. وبلغت قيمة إعادة التأمين الخارجي 13.64 مليار دولار أميركي، وهو ما يمثل معدل تنازل قدره 76.75 في المئة، بما يعكس قدرة المؤسسة على النفاذ إلى طاقات إعادة تأمينية خارجية من خلال شركائها العالميين في مجال إعادة التأمين.

وبلغ صافي التعرض المحتفظ به 1.55 مليار دولار أمريكي، مما يدل على توازن مدروس بين القدرة على تحمّل المخاطر وانضباط رأس المال وتوسيع نطاق الأثر التنموي.

المتانة المالية والجدارة الائتمانية

حافظت المؤسسة في عام 2025 على متانتها المالية، إذ أكدت موديز وستاندرد آند بورز مجددًا تصنيفاتها الائتمانية المرتفعة. فقد أكدت موديز تصنيف القوة المالية التأمينية للمؤسسة عند Aa3، بما يعكس الثقة في كفاية رأس المال، وسلامة إطار إدارة المخاطر، وقوة جودة الأصول، وارتفاع سيولة المحفظة الاستثمارية، فضلًا عن المكانة التي تتمتع بها المؤسسة بصفتها دائنًا مفضلًا، واستمرار الدعم المؤسسي المقدّم من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ودولها الأعضاء.

كما أكدت ستاندرد آند بورز مجددًا تصنيفها الائتماني طويل الأجل للمؤسسة بدرجة AA- وتصنيف القوة المالية، مع نظرة مستقبلية مستقرة، بما يرسخ مكانة المؤسسة ضمن أقوى الجهات الائتمانية في قطاع التأمين ضد المخاطر السياسية والتجارية على مستوى العالم.

وتؤكّد إعادة تأكيد هذه التصنيفات قدرة المؤسسة على توسيع أنشطة الاكتتاب مع الحفاظ على المرونة المالية واتباع نهج منضبط في إدارة المخاطر، بما يعزّز ثقة الشركاء والمستثمرين وشركات إعادة التأمين العالمية.

المكانة الاستراتيجية والحضور العالمي

عزّزت المؤسسة في عام 2025 مكانتها الاستراتيجية في ملتقى التمويل الإسلامي وأسواق رأس المال والتنمية المستدامة، من خلال تطوير أدوات مبتكرة للتخفيف من المخاطر تُسهم في توسيع وصول الدول الأعضاء إلى السيولة العالمية. وبلغ حجم التجارة والاستثمار المتوافقين مع أحكام الشريعة الإسلامية اللذين دعمتْهما المؤسسة 1.9 مليار دولار أمريكي عبر 63 معاملة، بما يعكس تجدد الزخم في التدفقات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويؤكد دور المؤسسة بوصفها ممكّنًا رئيسيًا لتمويل التنمية الإسلامية.

ومن أبرز محطات العام إحراز تقدّم في برنامج تأمين الصكوك. ففي أكتوبر 2025، عقدت المؤسسة ورشة عمل بشأن تأمين الصكوك في لندن، بمشاركة جهات فاعلة من سوق إعادة التأمين الدولية، بهدف بناء الجاهزية الفنية للمعاملات السيادية للصكوك المؤمن عليها. ومن خلال حوار منظم تناول آليات التعزيز الائتماني، ومعايير التوثيق، واعتبارات التصنيف، وأطر تقاسم المخاطر، أرست المؤسسة الأساس لحشد طاقات إعادة التأمين وتيسير الوصول إلى أسواق رأس المال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لصالح الدول الأعضاء.

تعزيز القدرة على الصمود من خلال برنامج الاستجابة للأمن الغذائي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

أُطلق برنامج الاستجابة للأمن الغذائي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في يوليو 2022 استجابةً للاضطرابات التي شهدتها الأسواق الغذائية العالمية، واستهدف الحد من المخاطر الفورية لانعدام الأمن الغذائي، مع تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود على المدى الطويل. وفي إطار هذا البرنامج، وظّفت المؤسسة حلولًا للتخفيف من المخاطر متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لدعم استدامة تدفقات التجارة والاستثمار المرتبطة بالغذاء في ظل ارتفاع المخاطر السياسية ومخاطر السوق.

وخلال الفترة الممتدة من يوليو 2022 إلى ديسمبر 2025، وافقت المؤسسة على ما مجموعه 1.462 مليار دولار أمريكي في إطار هذا البرنامج، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف التزامها الأصلي البالغ 500 مليون دولار أمريكي. ودعمت هذه المحفظة واردات غذائية أساسية في اقتصادات تعتمد بدرجة

حافظت المؤسسة في عام 2025 على مكانتها الائتمانية القوية، إذ أكدت وكالة موديز تصنيف القوة المالية التأمينية للمؤسسة عند Aa3، فيما أكدت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني طويل الأجل عند AA- مع نظرة مستقبلية مستقرة

كبيرة على الاستيراد، كما موّلت مدخلات ومعدات زراعية حيوية للحفاظ على القدرة الإنتاجية المحلية.

وأسهمت هذه التدخلات بصورة مباشرة في دعم الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، من خلال حماية فرص الحصول على الغذاء خلال فترة اتسمت بضغوط عالمية حادة، وتعزيز الإنتاجية الزراعية والقدرة على الصمود. ومن خلال الحد من مخاطر المعاملات والحفاظ على تدفقات التجارة، ساعدت المؤسسة على استقرار سلاسل التوريد، وحماية سبل العيش، والحد من تقلبات الأسعار في الدول الأعضاء الهشة.

الشراكات وآليات التعاون مع الدول الأعضاء

تظل شراكات المؤسسة ركيزة أساسية في مهمتها الرامية إلى خدمة دولها الأعضاء وتعزيز قدراتها. وخلال السنوات الخمس الماضية، توسعت عضوية المؤسسة من 47 إلى 51 دولة، بعد انضمام جمهورية المالديف في عام 2021، وجمهورية أذربيجان في عام 2023، وجمهورية توغو في عام 2024، وجمهورية سيراليون في عام 2025. ويعزز هذا التوسع المتواصل الطابع متعدد الأطراف للمؤسسة، كما يوسع من نطاق حضورها الجغرافي عبر أفريقيا وآسيا ورابطة الدول المستقلة، مما يدعم قدرتها على مساندة تدفقات التجارة والاستثمار المتنوعة في دولها الأعضاء.

وفي عام 2025، واصلت المؤسسة زيادة انخراطها في الدول الأعضاء، ولا سيما في آسيا الوسطى، حيث تظل تنمية الروابط التجارية والاستثمارية أولوية مهمة. ومن خلال برامج اتفاقيات إعادة التأمين الوارد، قدمت المؤسسة دعمها لسبع وكالات ائتمان صادرات وبنوك تصدير واستيراد في الدول الأعضاء، إلى جانب شركة محلية لضمان الصادرات في إندونيسيا. وأسهمت هذه الشراكات في تعزيز القدرات الاكتتابية المحلية، وتقوية تنويع المخاطر، ودعم تطوير منظومات مستدامة لائتمان الصادرات على مستوى الدول الأعضاء.

الموافقات الصادرة لبرنامج الاستجابة بشأن الأمن الغذائي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية حسب الدولة (محتسبة بالمليون دولار أمريكي)

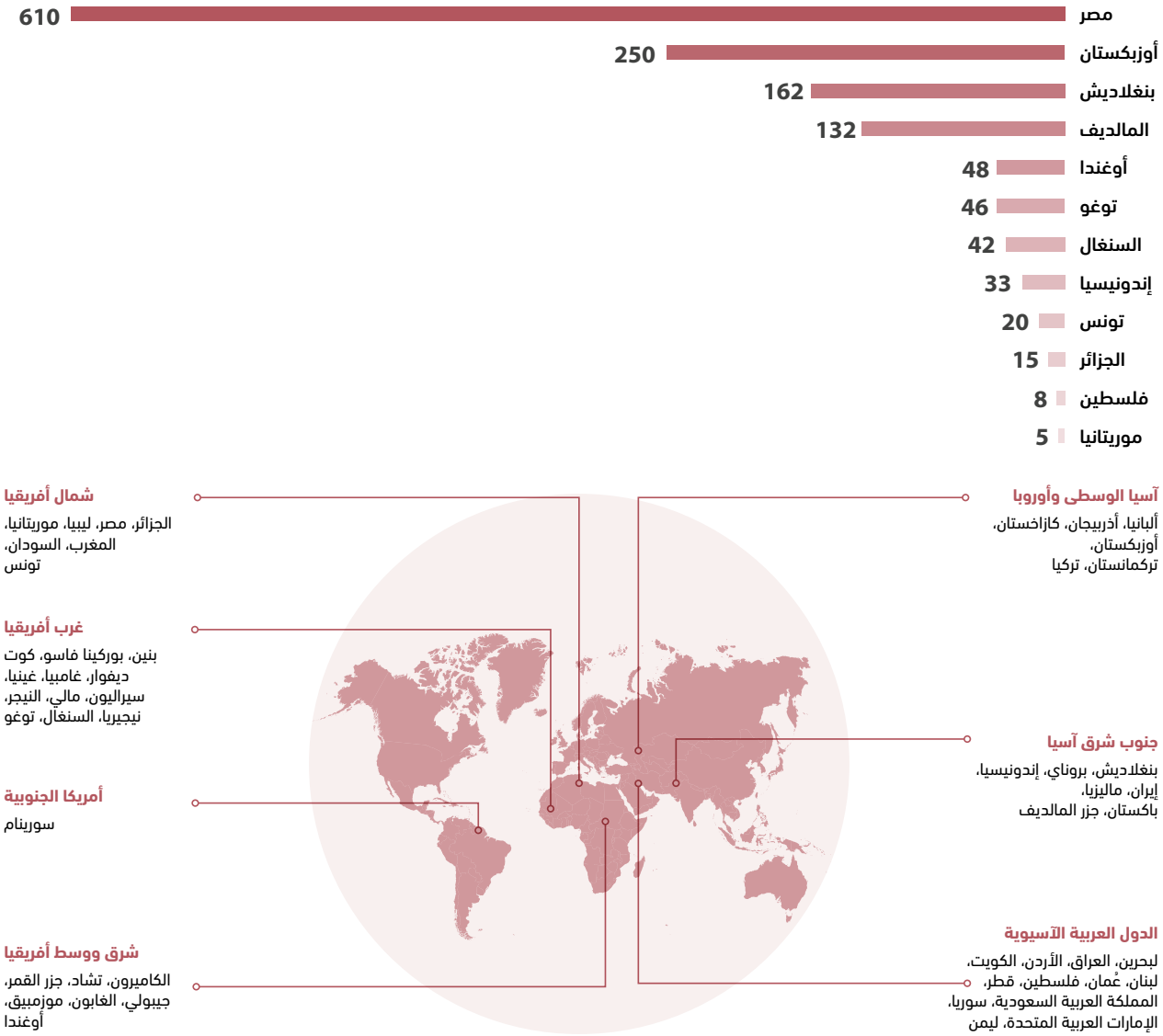

وفي الوقت نفسه، فقد جدّدت المؤسسة برامج إتفاقيات إعادة التأمين الصادر وبشروط محسّنة، كما حافظت على طلب قوي على الإسنادات الاختيارية من شركات إعادة التأمين العالمية الكبيرة. ويعكس الإهتمام من جانب أسواق إعادة التأمين الدولية استمرار الثقة في انضباط المؤسسة في الاكتتاب، ومتانة أطر الحوكمة لديها، وجودة ملفها الائتماني.

من خلال تعزيز القدرات الواردة مع الحفاظ على ثقة الأسواق العالمية، عزّزت المؤسسة دورها بوصفها منصة مركزية لتقاسم المخاطر لصالح الدول الأعضاء في عام 2025

تعميق التعاون في التجارة والاستثمار بين دول الجنوب عبر أفريقيا وأسواق منظمة التعاون الإسلامي

تجديد معاهدة الحصة النسبية بما يعزّز قدرات ائتمان الصادرات داخل منظمة التعاون الإسلامي

توسيع التعاون في التمويل المختلط والتخفيف من المخاطر في الدول الأعضاء المشتركة

دعم الاستمرارية المؤسسية وتحديث التنسيق الإقليمي للتأمين الائتماني

توسيع قدرات ائتمان الصادرات المتوافق مع الشريعة الإسلامية في ليبيا من خلال دعم إعادة تأمين موجّه

تعزيز التمويل التجاري المتوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال اعتمادات مستندية مدعومة بأدوات التخفيف من المخاطر

تعزيز قدرة ائتمان الصادرات على الصمود في الجزائر من خلال تعزيز التعاون في إعادة التأمين

تعزيز التكامل على مستوى المجموعة من خلال تغطية منظّمة للاعتمادات المستندية

تعزيز التعاون بين الصين ومنظمة التعاون الإسلامي في مجالي التجارة والاستثمار

تعزيز حضور المؤسسة في آسيا الوسطى

تواصل آسيا الوسطى إتاحة فرص متنامية في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية، في ظل مضي دول المنطقة قدمًا في تنويع اقتصاداتها، وتعزيز أطرها الاستثمارية، وتحسين الربط الإقليمي. وبحكم موقعها على امتداد ممرات التجارة الرئيسية بين الشرق والغرب، تبرز أهمية المنطقة على نحو متزايد باعتبارها مركزًا استراتيجيًا للتجارة عبر الحدود، وتطوير البنية التحتية، ونمو القطاع الخاص.

وفي هذا السياق، واصلت المؤسسة توسيع نطاق حضورها وأنشطتها في مختلف أنحاء آسيا الوسطى، من خلال دعم التدفقات التجارية، وتمكين الاستثمارات، وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل في قطاعات رئيسية تشمل الطاقة والبنية التحتية والصناعة والزراعة والخدمات المالية. ويعكس الحضور المتنامي للمؤسسة، والذي يجد الدعم من مكتبها الإقليمي في ألماتي، ارتفاع الطلب على حلول تخفيف المخاطر في مختلف أنحاء المنطقة.

ويرتكز هذا التوسع على شراكات قوية مع المؤسسات الوطنية والمؤسسات النظيرة الدولية، إذ تواصل المؤسسة تعزيز تعاونها الوثيق مع وكالات ائتمان الصادرات الوطنية، ومن أبرزها "كازاخ إكسبورت" (KazakhExport) و"أوزبك إنفست" (Uzbekinvest)، إلى جانب توسيع نطاق التواصل والتعاون مع هيئات تشجيع الاستثمار والمؤسسات المالية، بهدف دعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنشيط حركة التجارة. كما تسهم الشراكات مع المؤسسات الدولية، ومن بينها بنك اليابان للتعاون الدولي ونيبون لتأمين الصادرات والاستثمار ومجموعة كريديندو، في توسيع نطاق تقاسم المخاطر الائتمانية، ودعم مساعي المؤسسة لزيادة حجم أنشطتها وعملياتها في المنطقة.

وبلغ إجمالي الأعمال المؤمّنة في آسيا الوسطى منذ التأسيس 7.8 مليار دولار أمريكي، كانت منها 1.9 مليار دولار أمريكي خلال عام 2025 فقط، مما يعكس نموًا مستدامًا وارتفاعًا في الطلب على مستوى المنطقة.

التحوّل المؤسسي

مع توسع أحجام الاكتتاب، واصلت المؤسسة الاستثمار في النظم المؤسسية والقدرات التحليلية التي تدعم المرونة التشغيلية. وفي عام 2025، بلغت الاستثمارات في الأنظمة والأدوات الرقمية وتحسين العمليات 947 ألف دولار أمريكي، بما أسهم في ترسيخ الاكتتاب المدعوم بالتكنولوجيا، وتحسين سير العمل، وتعزيز تحليلات المخاطر.

وشكّل التطوير المستمر لمقترح مركز معلومات الأعمال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي أحد المحاور الرئيسية لهذا التعزيز المؤسسي، إذ أسهم في تحسين إتاحة البيانات، وتعزيز تبادل المعلومات الائتمانية، ودعم اتخاذ القرار القائم على الأدلة على مستوى الدول الأعضاء. ومن خلال برامج موجّهة لبناء القدرات نُفذت خلال العام، عزّزت المؤسسة توظيف التحليلات المتقدّمة، والمنصات الرقمية، وأنظمة المعلومات الائتمانية المشتركة لدعم معايير اكتتاب متسقة.

تكفل هذه الاستثمارات، مجتمعةً، في الأنظمة والمهارات والبنية التحتية للبيانات، أن يظل التوسع التشغيلي مدعومًا بعمق مؤسسي، وانضباط في الحوكمة، وكفاءة فنية.

في عام 2025، عززت المؤسسة منصتها القائمة على البيانات للاكتتاب، إذ قامت باستثمار مبلغ 947 ألف دولار أمريكي في أنظمتها، وتنفيذ 10 مبادرات موجهة لبناء القدرات دعمت كفاءتها المؤسسية

الأداء التشغيلي

توزيع الأعمال المؤمن عليها حسب القطاع

تعكس المحفظة القطاعية للمؤسسة توجيهاً مناسباً لقدرات الاكتتاب نحو القطاعات التي تشكل دعامة أساسية للمرونة الاقتصادية والتنمية طويلة الأجل في الدول الأعضاء. وقد بلغت محفظة الاكتتاب لدى المؤسسة مستوى قياسيًا في عام 2025، إذ وصلت قيمة الأعمال المؤمن عليها إلى 17.78 مليار دولار أمريكي، بما يمثّل توسعًا ملحوظًا مقارنة بالأعوام السابقة ويؤكد استمرار الطلب القوي على حلول المؤسسة للتخفيف من المخاطر في القطاعات ذات الأولوية.

ويُعزى هذا النمو في المقام الأول إلى الزيادة الواضحة في المعاملات المرتبطة بقطاع الطاقة، بما يعزز دور المؤسسة في دعم الاستثمارات المرتبطة بأمن الطاقة، والنشاط الصناعي، واستمرارية عمل الأنظمة الاقتصادية الأساسية في الدول الأعضاء. ولا يزال قطاع الطاقة يستحوذ على الحصة الأكبر من المحفظة، بما يعكس حجم المشاريع في هذا القطاع وأهميته الاستراتيجية.

وفي الوقت نفسه، واصلت المؤسسة دعم قطاعي التصنيع والبنية التحتية، اللذين يظلان من المسارات الرئيسة التي تسهم المؤسسة من خلالها في دفع التنمية الصناعية، وتيسير التجارة، وتعزيز سلاسل القيمة الإنتاجية. كما حافظت المؤسسة على انخراطها في قطاعات مثل الزراعة والصحة، بما يضمن استمرار دعم الأنشطة المرتبطة بسبل العيش، والسلع والخدمات الأساسية، والشمول الاقتصادي.

توزيع الأعمال المؤمن عليها حسب القطاع (بالدولار الأمريكي)

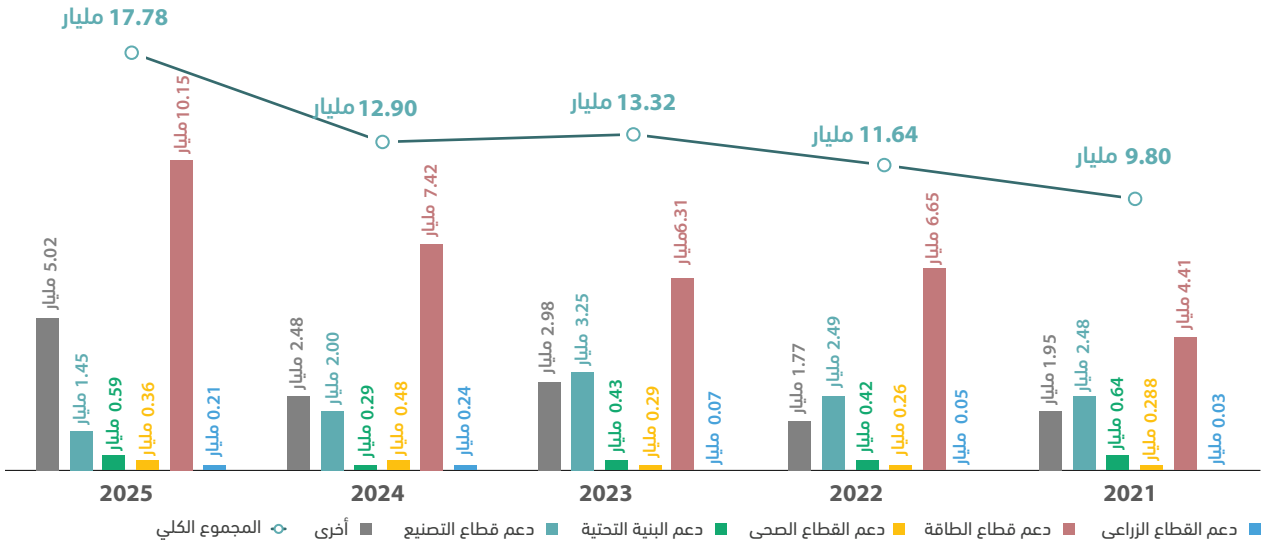

توزيع الأعمال المؤمن عليها حسب المنطقة

يعكس التوزيع محفظة المؤسسة بحسب المنطقة اتساع نطاق مهمتها التنموية ودورها في تيسير تدفقات التجارة والاستثمار عبر سياقات اقتصادية متنوّعة.

ولا تزال آسيا تستحوذ على الحصة الأكبر من نشاط الاكتتاب لدى المؤسسة، بما يعكس قوة انخراطها في ممرات التجارة والاستثمار الاستراتيجية عبر الدول الأعضاء. كما تؤكد الحصة المتنامية للمنطقة في المحفظة دور المؤسسة في دعم المعاملات واسعة النطاق المرتبطة بالطاقة، والبنية التحتية، والقطاعات الإنتاجية.

وفي الوقت نفسه، واصلت أفريقيا تسجيل نمو مستدام خلال الفترة، مما يدل على اتساع نطاق انخراط المؤسسة في أنحاء القارة، ولا سيما في القطاعات التي تدعم التنمية الاقتصادية وتعزز القدرة الإنتاجية.

أما حضور المؤسسة في أوروبا والأمريكتين وأوقيانوسيا، فقد ظل مستقرًا نسبيًا، وارتبط إلى حد كبير بطبيعة المعاملات، بما يعكس استمرار دور المؤسسة في دعم الروابط التجارية العابرة للمناطق مع الدول الأعضاء، وتيسير تدفقات الاستثمار عبر الأسواق العالمية.

توزيع الأعمال المؤمن عليها حسب المنطقة (بالدولار الأمريكي)

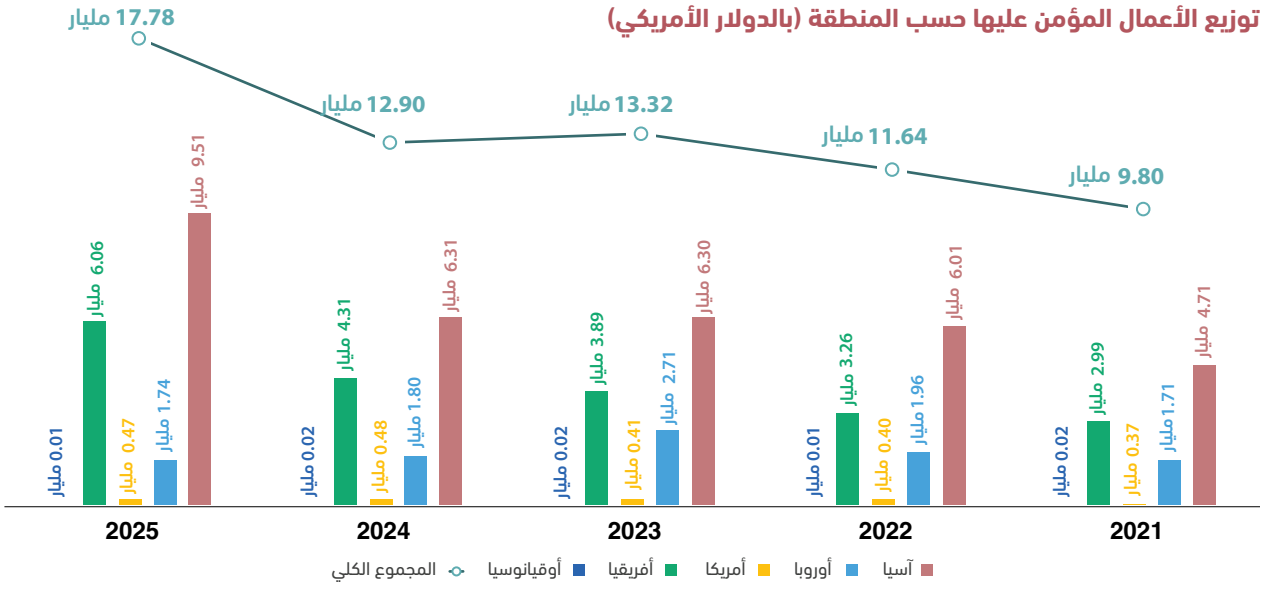

التوقعات الاستراتيجية لعام 2026

07

لتوقعات الاستراتيجية لعام 2026

بينما تتطلع المؤسسة إلى المستقبل، تدخل المرحلة التالية من مسيرتها مستندةً إلى أسس مؤسسية أكثر متانة وحضور جغرافي آخذ في الاتساع، وقدرة متزايدة على دعم الدول الأعضاء في بيئة عالمية تشهد إعادة تشكّل التوازنات الاقتصادية، وتحولات في ديناميكيات التجارة، واستمرار التقلبات في أسواق رأس المال. وفي هذا السياق، تزداد أهمية دور المؤسسة بصفتها مؤسسة متعددة الأطراف للتخفيف من المخاطر في تعزيز ثقة المستثمرين، والحفاظ على استمرارية التجارة، وتمكين تكوين رأس المال على المدى الطويل عبر الدول الأعضاء.

تعزيز التماسك الاستراتيجي في إطار مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

يوفّر الإطار الاستراتيجي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية للفترة 2026-2035، المرتكز على «الأصالة والتضامن من أجل الازدهار عبر الأجيال»، منصة متجددة للعمل التنموي المنسق. وفي هذا السياق المتطور، يتوقع أن يزداد تكامل دور المؤسسة، بصفتها منصة محفزة للتخفيف من المخاطر، في دعم المرونة الاقتصادية، وحشد القطاع الخاص، وتعزيز النمو الأخضر، ودفع التنمية المستدامة.

واستنادًا إلى ما تحقق من تعزيز مؤسسي في عام 2025، ستواصل المؤسسة تطوير منظومة الأثر التنموي لديها، والمضي تدريجيًا في التفعيل التشغيلي لاعتبارات الاستدامة ضمن ممارساتها المتعلقة بالمخاطر. وسيظل هدفها واضحًا ومحددًا: ضمان ترجمة قرارات الاكتتاب إلى نتائج تنموية قابلة للقياس، ودائمة الأثر، ومتسقة مع الأولويات طويلة الأجل للدول الأعضاء.

زيادة الدعم للدول الأعضاء والتكامل الإقليمي

سيظل تركيز المؤسسة راسخًا على خدمة دولها الأعضاء الإحدى والخمسين وتعميق التكامل الإقليمي. وتتوقع المؤسسة مواصلة تعزيز انخراطها عبر آسيا الوسطى وأذربيجان، حيث يتيح تنامي الترابط التجاري وتدفقات الاستثمار فرصًا واعدة لدعم التحول الهيكلي.

ومع استضافة جمهورية أذربيجان للاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لعام 2026، تبرز أهمية العمل المتعدد الأطراف المنسق. وفي هذا الإطار، ستواصل المؤسسة ترسيخ دورها بوصفها عاملًا محفزًا للتعاون عبر الحدود، وذلك من خلال دعم وكالات ائتمان الصادرات، والمعاملات السيادية، ومبادرات استثمار القطاع الخاص التي تعزز المرونة الاقتصادية والرخاء المشترك.

التخفيف المتوازن من المخاطر في مشهد عالمي متغير

من المتوقع أن تظل الأسواق العالمية متأثرة بالتقلبات، وإعادة مواءمة سلاسل التوريد، وضغوط الدين في الاقتصادات النامية. وفي ضوء ذلك، سيظل تركيز المؤسسة منصبًا على الاكتتاب المنضبط، والإدارة الحكيمة لرأس المال، والنمو المتوازن للمحفظة.

وستواصل المؤسسة الحفاظ على متانتها المالية، بالتوازي مع حشد رؤوس الأموال على نطاق واسع، بما يضمن بقاء حلولها للتخفيف من المخاطر موثوقة، وسريعة الاستجابة، وموجّهة نحو التنمية. ومن خلال الجمع بين الانضباط المؤسسي والمرونة الاستراتيجية، تتمتع المؤسسة بموقع قوي يمكّنها من التعامل مع التقلبات العالمية، مع تعزيز الثقة في الدول الأعضاء والأسواق الدولية على حد سواء.

ومع مضي المؤسسة قدمًا في مسيرتها، فإن نجاحها لن يتحدد فقط بحجم أعمالها، بل أيضًا بدرجة الاتساق، والقدرة على التكيف، وعمقها المؤسسي. وستظل ملتزمة بتعزيز دورها التحفيزي، وترسيخ الانضباط المالي، وتحقيق أثر ملموس عبر عضويتها المتنامية. كما يوفّر التقدّم المحرز حتى الآن أساسًا راسخًا للمرحلة المقبلة من تطوّر المؤسسة.

ترسيخ أطر الرصد والتقييم في المؤسسة

تضع المؤسسة ضمن أولوياتها المؤسسية الجوهرية إنشاء وحدة مستقلة للرصد والمتابعة والتقييم، وذلك بالتزامن مع مضيها قدمًا في تطوير نموذج أعمالها والتحول إلى مؤسسة تأمين متعددة الأطراف يرتكز عملها وأنشطتها على تحقيق الأثر التنموي. وستتولى هذه الوحدة إرساء الأنظمة والمنهجيات وأطر الحوكمة اللازمة لقياس مساهمات المؤسسة التنموية والتحقق منها وتوثيقها والإفصاح عنها بأسلوب منهجي دقيق.

وتستند وحدة الرصد والتقييم في عملها إلى مقاصد الشريعة الإسلامية، وتنسجم مع معايير الاستدامة الشاملة التي تركز على تحقيق الربحية وخدمة الإنسان والحفاظ على كوكب الأرض، إذ ستعمل على ترجمة رسالة المؤسسة وأهدافها الاستراتيجية إلى نتائج ملموسة وقابلة للقياس. كما ستوثق دور حلول التأمين القائمة على التكافل وأدوات تخفيف المخاطر التي توفرها المؤسسة في دعم المرونة الاقتصادية والقدرة على التكيف، وتنمية القطاع الخاص، وتحفيز تدفقات التجارة والاستثمار، إلى جانب تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وتحقيق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي الأوسع نطاقًا. وستعمل المؤسسة على تفعيل إطار الرصد والتقييم تدريجيًا، بما ينسجم مع إطار الإدارة القائمة على النتائج المعمول به في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وأفضل الممارسات العالمية، لترسيخ اعتبارات الأثر التنموي في صميم عملياتها الأساسية. ومن هذا المنطلق، تعتزم المؤسسة دعم هذا التوجه من خلال تحديث أنظمة البيانات، وتعزيز التحول الرقمي، والبدء في تطبيق مسارات أكثر انضباطًا لعمليات الرصد وإعداد التقارير. وستستند هذه النقلة النوعية إلى خطة تنفيذ تدريجية تشمل إرساء هيكل الحوكمة، وتطوير أطر العمل، وتدشين المنصات الرقمية، وصولًا إلى مرحلة التشغيل التجريبي، وذلك بناءً على التحسينات التي أُدخلت فعليًا على منظومة العمل.

تسعى المؤسسة من خلال هذه الجهود إلى ترسيخ قيم الشفافية، ودعم عمليات اتخاذ القرار القائمة على الأدلة، بما يسهم في تعزيز مكانتها بصفتها مؤسسة تأمين تنموية ترتكز على النتائج الملموسة، وتعمل على تحقيق أثر مستدام وقابل للقياس في جميع الدول الأعضاء.

تضع المؤسسة ضمن أولوياتها المؤسسية الجوهرية إنشاء وحدة مستقلة للرصد والمتابعة والتقييم، وذلك بالتزامن مع مضيها قدمًا في تطوير نموذج أعمالها والتحول إلى مؤسسة تأمين متعددة الأطراف يرتكز عملها وأنشطتها على تحقيق الأثر التنموي.

الملاحق

08

الملاحق

الملحق (أ): نبذة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية إسلامية متعددة الأطراف، تأسس عام 1975 بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دوله الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء. ويتخذ من جدة بالمملكة العربية السعودية مقرًا رئيسيًا له، ويوفّر تمويلًا متوافقًا مع أحكام الشريعة الإسلامية للمشاريع في مجالات البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والزراعة، والتنمية الاجتماعية.

ويؤدي البنك الإسلامي للتنمية دورًا محوريًا في تعزيز النمو الشامل من خلال دعم استثمارات الأسهم في الشركات والمؤسسات المالية الاستراتيجية، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وحشد الموارد المالية عبر أدوات التمويل الإسلامي المبتكرة. وانطلاقًا من مهمته التنموية، يقيم البنك شراكات راسخة مع الحكومات، والقطاع الخاص، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتمكين المجتمعات.

الرسالة

النهوض بالتنمية البشرية الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات ذات الأولوية، وفي مقدّمتها التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للناس.

حصل البنك الإسلامي للتنمية على تصنيف AAA من قبل:

S&P Global MOODY'S FitchRatings

الأذرع المؤسسية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

IsDB مجموعة البنك الإسلامي للتنمية Islamic Development Bank Group

البنك الإسلامي للتنمية

يوفّر تمويلًا لمشاريع البنية التحتية والتنمية الاجتماعية، وكذلك لاستثمارات الأسهم في الشركات والمؤسسات المالية الاستراتيجية.

معهد البنك الإسلامي للتنمية

يقدّم خدمات التدريب والبحوث والاستشارات وبناء القدرات بهدف تطوير قطاع الخدمات المالية الإسلامية.

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

توفّر حلول التأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر السياسية والتجارية. حصلت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان Aa3 الصادرات على تصنيف من وكالة موديز وتصنيف من ستاندرد آند بورز AA-.

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

توفّر حلول تمويل المشاريع لتطوير القطاع الخاص في الدول الأعضاء، وحصلت المؤسسة على من وكالة A2 تصنيف من A موديز وتصنيف ستاندرد آند بورز وتصنيف من وكالة فيتش A+.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

توفّر خدمات التمويل وبناء القدرات لتشجيع التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. حصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من وكالة موديز A1 على تصنيف من الوكالة AA-/A1 وتصنيف الإسلامية الدولية للتصنيف.

الملحق (أ): نبذة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

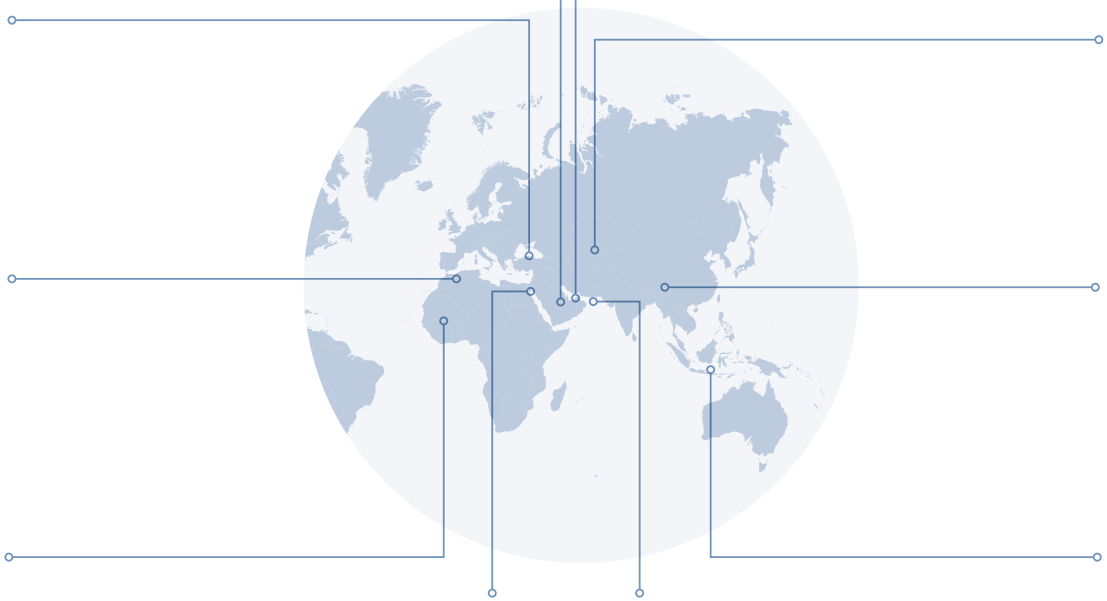

الرياض، المملكة العربية السعودية

مجمع ليسن فالي، البرج 1، الطابق الأرضي،
طريق الملك خالد،
أم الحمام الغربي، الرياض 12329،
المملكة العربية السعودية.

المقر الرئيسي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

8111 طريق الملك خالد
حي النزلة اليمانية مبنى رقم 3
جدة 22332-2444
المملكة العربية السعودية
هاتف: 5666 644 12 (966+)

ألماتي، كازاخستان

المركز الإقليمي في ألماتي
67، شارع أيتيكي باي، 050000
ص. ب: 194
ألماتي، جمهورية كازاخستان
هاتف: 7000 272 727 7+
فاكس: 1303 250 727 7+

إسطنبول، تركيا

المركز الإقليمي للبنك الإسلامي
للتنمية في تركيا (اسطنبول)
برج بيبي جيز بلازا، شارع ديريبويو،
شارع ميدان، رقم 1، الطابق 31،
الوحدة 122، مسلك،ساريير،
إسطنبول، تركيا
هاتف: 8100 234 212 (90+)، تحويلة 5556

دكا، بنغلاديش

المركز الإقليمي للبنك الإسلامي
للتنمية في دكا، بنغلاديش
مبنى البنك الإسلامي للتنمية،
الطابق العاشر
E/8-A، رقية شاراني، شير بانغلا ناغار،
دكا 1207، بنغلاديش
هاتف: 27-223374725-2-880+
فاكس: 223374728-2-880+

الرباط، المغرب

المركز الإقليمي في الرباط
تقاطع شارع النخيل
مع شارع الحور، حي الرياض 10104
الرباط، المغرب
هاتف: 00 88 54 537 (212+)

جاكرتا، إندونيسيا

المركز الإقليمي للبنك الإسلامي للتنمية في إندونيسيا
35C، مكتب 8، شارع الجنرال سوديرمان، كاف 53/52
سينوباتي، جاكرتا 12190، إندونيسيا
هاتف: 3468 2933 21 (62+) تحويلة 5625

داكار، السنغال

المكتب الإقليمي في داكار
18 شارع الجمهورية،
6253 داكار إيتوال، السنغال
هاتف: 338891144 (221+)، تحويلة 7735

دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

مكتب 201، مبنى 12،
باي سكوير الخليج التجاري
114462 دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6256 277 4 / 6257 277 4 (971+)

القاهرة، جمهورية مصر العربية

المركز الإقليمي في القاهرة
الطابق السادس، القطعة 46، المركز المالي،
مبنى بوميرانج، شارع التسعين، القاهرة
الجديدة، القاهرة، مصر
هاتف: 25370044 202+
فاكس: 25370043 202+

الملحق (ج): الحلول المقدّمة لتأمين التجارة والاستثمار

تقدّم المؤسسة حلولها لتلبية احتياجات طيف واسع من الجهات المعنية، بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية، والمصدّرون، والشركات، وشركات التأمين، ووكالات ائتمان الصادرات، والمستثمرون، والدول الأعضاء. ويعكس هذا التنوّع في قاعدة المستفيدين دور المؤسسة بصفتها جهة تأمين متعددة الأطراف تعمل عبر سياقات سوقية متنوّعة، مع الحفاظ على اتساق تدخلاتها مع مهمتها التنموية وأهدافها الاستراتيجية.

ومن خلال باقة منتجاتها في مجالي التأمين وإعادة التأمين، تترجم المؤسسة مهمتها التنموية إلى حلول عملية للتخفيف من المخاطر، بما يسهم في تيسير التدفقات التجارية والاستثمارية، وتعزيز المرونة الاقتصادية، ودعم الأنشطة الاقتصادية ذات الأثر في مختلف الدول الأعضاء.

تأمين التجارة

تسهيل عمليات الصادرات والواردات والتمويل التجاري من خلال تقليص المخاطر التجارية والسياسية.

تأمين الاستثمار

حماية وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويلات المدعومة سياديًا في القطاعات ذات الأثر الكبير.

حلول تأمين التجارة والاستثمار

البنوك والمؤسسات المالية	الشركات	وكالات ائتمان الصادرات/شركات التأمين	الدول الأعضاء والمستثمرون
تأمين الائتمان التجاري	تأمين الائتمان التجاري	إعادة تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار	بوليصة تأمين الصكوك (SIP)
تأمين خطابات الاعتماد المعززة	تأمين ائتمان الموردين	إعادة التأمين/ التأمين المشترك	صكوك التأمين القياسية
تأمين ائتمان المشتري	تعزيز الائتمان	تمرير التأمين	تأمين الصكوك الخضراء
تأمين الاستثمار	تأمين الاستثمار		
عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية	التأمين ضد المخاطر السياسية المتعلقة بالاستثمار في الأسهم والمشاريع		
التأمين عبد المخاطر السياسية للتمويل عبر الحدود			

تأمين الائتمان

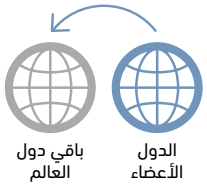

تسهيل صادرات الدول الأعضاء إلى بقية دول العالم.

تأمين الاستثمار

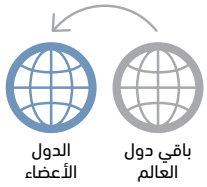

تسهيل استيراد الدول الأعضاء للبضائع الاستراتيجية والسلع الرأسمالية من دول أخرى.

تأمين الاستثمار

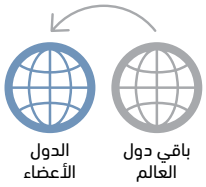

تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين لاستثمار وائتمان الصادرات.

التعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي

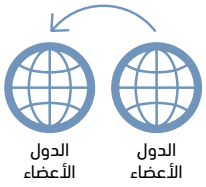

تسهيل التجارة والاستثمار وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الملحق (د): مذكرة منهجية

نظرة عامة على إطار قياس الأثر لدى المؤسسة

تقيس المؤسسة أثرها التنموي من خلال إطار منظم لقياس الأثر، صُمم بغرض رصد النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تتيحها عملياتها التأمينية. وبوصفها مؤسسة متعددة الأطراف لتأمين التجارة والاستثمار، تضطلع المؤسسة بدور تحفيزي يتمثّل في تيسير المعاملات عبر التخفيف من المخاطر وحشد رؤوس الأموال الخاصة. ومن هذا المنطلق، يستند تقييم الأثر التنموي إلى المعاملات التي تيسرها المؤسسة والأنشطة الاقتصادية التي تدعمها في الدول الأعضاء.

ويجمع هذا الإطار بين البيانات التشغيلية المستمدة من المعاملات المؤمن عليها ومجموعة منظّمة من المؤشرات التنموية، بما يتيح تقدير حجم النتائج التي أتاحتها المحفظة وطبيعتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتعكس هذه المؤشرات، في الوقت نفسه، التوجه الاستراتيجي لمحفظة المؤسسة والآثار التنموية الأوسع التي تدعمها المشاريع المؤمن عليها والمعاملات التجارية المؤمن عليها.

وعند توفّر البيانات على مستوى المعاملة، يُقاس الأثر مباشرة بالاستناد إلى المعلومات المجمعة عبر أنظمة المؤسسة ووثائق المشاريع، أما عند عدم توفّر البيانات الأولية، أو تعذر جمعها بدرجة كافية من الموثوقية، فتطبق المؤسسة منهجيات بديلة محافظة وشفافة تستند إلى مجموعات بيانات معترف بها دوليًا وإلى مضاعفات قطاعية، بما يتيح تقدير النتائج التنموية على نحو متسق وشفاف.

التسلسل الهرمي للقياس وهيكل المؤشرات

يعتمد إطار الأثر التنموي لدى المؤسسة هرمية قياس ثلاثية المستويات، تهدف إلى رصد نطاق عملياتها والنتائج التنموية التي تدعمها المعاملات المؤمن عليها.

المؤشرات المؤسسية (المستوى الأول)

ترصد المؤشرات المؤسسية حجم عمليات المؤسسة وتكوينها وتوجهها الاستراتيجي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتُستمد هذه المؤشرات مباشرة من البيانات التشغيلية للمؤسسة.

مؤشر الأداء الرئيسي	التعريف
دعم المعاملات المتوافقة مع المناخ	**النسبة المئوية من قيمة المعاملات المؤمن عليها من المؤسسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والمتوافقة مع سياسة المؤسسة بشأن تغير المناخ، والداعمة لأهداف التخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف معه أو تعزيز القدرة على الصمود في مواجهته. وتشمل الأنشطة المتوافقة مع المناخ كفاءة استهلاك الطاقة، والبنية التحتية القادرة على التكيف مع تغير المناخ، وغيرها من القطاعات التي تسهم في تحقيق نتائج إيجابية للمناخ.**
تيسير المعاملات المتوافقة مع معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	**عدد المعاملات المؤمن عليها من المؤسسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي يدعم هدفها الرئيس بصورة مباشرة الاستدامة البيئية، أو إتاحة السلع والخدمات الأساسية، أو الشمول المالي، أو البنية التحتية الاجتماعية. وتُصنّف المعاملات استنادًا إلى معايير المؤسسة الخاصة بالمواءمة مع الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وفق نهج محافظ يستبعد الأنشطة التي لا تحقق في هذا المجال سوى منافع غير مباشرة أو ثانوية.**
معاملات التصدير الميسّرة (بالدولار الأمريكي)	**إجمالي قيمة معاملات التصدير التي دعمتها الضمانات والتغطية التأمينية التي قدّمتها المؤسسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويجمع هذا المؤشر القيمة المؤمن عليها للمعاملات المرتبطة بالتصدير التي أتاحت فيها تغطية المؤسسة بصورة مباشرة تنفيذ التجارة عبر الحدود.**
قيمة المعاملات المؤمن عليها (بالدولار الأمريكي)	**إجمالي قيمة المعاملات التي وفّرت لها المؤسسة تغطية تأمينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما يعكس الحجم الكلي لأنشطة التجارة والاستثمار التي دعمتها تغطية المؤسسة. ويُحتسب هذا المؤشر على أساس مجموع المبالغ المؤمن عليها في جميع البوالص المؤهلة الصادرة خلال سنة التقرير، استنادًا إلى سجلات الاكتتاب وإصدار البوالص لدى المؤسسة.**
دعم تمويل التجارة والاستثمار المتوافقين مع أحكام الشريعة الإسلامية (بالدولار الأمريكي)	**إجمالي قيمة المعاملات المؤمن عليها من المؤسسة، والمنظمة وفقًا لمبادئ التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتُصنّف المعاملات على أنها إسلامية عندما يؤكد هيكل التمويل وعملية الاعتماد توافقها مع معايير الحوكمة الشرعية المعترف بها.**
رأس المال الخاص الذي تم حشده إلى جانب المعاملات المؤمن عليها من المؤسسة (بالدولار الأمريكي)	**إجمالي قيمة التمويل المقدّم من القطاع الخاص إلى جانب المعاملات المؤمن عليها من المؤسسة، إذ أسهمت التغطية التأمينية التي وفّرتها المؤسسة في تمكين مشاركة القطاع الخاص. ويشمل رأس المال الخاص التمويل المقدّم من البنوك التجارية، أو المستثمرين المؤسسيين، أو الجهات الخاصة المشاركة في المعاملات المؤمن عليها.**
حصة المحفظة الخاصة بدعم الطاقة المتجددة	**النسبة المئوية من إجمالي قيمة المعاملات المؤمن عليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والمرتبطة بتوليد الطاقة المتجددة أو بالبنية التحتية التي تتيح إنتاجها أو نقلها أو دمجها في الشبكة. وتشمل أنشطة الطاقة المتجددة الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية، والطاقة الحرارية الأرضية، إلى جانب مكونات الشبكات والبنية التحتية المساندة المرتبطة مباشرة بتوسيع استخدام الطاقة المتجددة.**
الدعم المقدم للتجارة والاستثمار في الدول منخفضة الدخل/الدول الأقل نموًا (بالدولار الأمريكي)	**إجمالي قيمة المعاملات المؤمن عليها من المؤسسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي تشمل دولًا منخفضة الدخل أو البلدان الأقل نموًا، استنادًا إلى التصنيفات المعتمدة دولياً. ويعكس هذا المؤشر دعم المؤسسة لتدفقات التجارة والاستثمار الموجهة إلى الدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض.**

المؤشرات التنموية على مستوى المحفظة (المستوى الثاني)

تقدّر المؤشرات التنموية على مستوى المحفظة النتائج الاقتصادية والاجتماعية الأوسع التي تتيحها المعاملات المؤمن عليها من المؤسسة. وتُحتسب هذه المؤشرات باستخدام منهجيات تقدير منظمة ومضاعفات قطاعية تُطبَّق على قيم المعاملات المؤمن عليها.

مؤشر الأداء الرئيسي	التعريف
تمكين البنية التحتية الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**إجمالي قيمة المعاملات المؤمن عليها من المؤسسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي تدعم بصورة مباشرة البنية التحتية الرقمية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك شبكات الاتصالات، والبنية التحتية المالية الرقمية، ومراكز البيانات، والمنصات التي تتيح التجارة الرقمية أو النشاط الاقتصادي الرقمي.** **المصادر: سجلات معاملات المؤسسة وتصنيف المشاريع.**
تمكين القيمة الاقتصادية المضافة	**القيمة التقديرية المضافة اقتصاديًا والناتجة عن الأنشطة التي أتاحتها المعاملات المؤمن عليها من المؤسسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتُقدّر هذه القيمة من خلال تطبيق نسب القيمة المضافة الخاصة بكل قطاع على قيم المعاملات المؤمن عليها، باستخدام إحصاءات على المستوى القطري حيثما كانت متاحة، ومعايير دولية للمدخلات والمخرجات عند عدم توفّر البيانات الوطنية.** **المصادر: بيانات معاملات المؤسسة، ونسب القيمة المضافة القطاعية المستمدة من جداول المدخلات والمخرجات بين البلدان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، والمعايير الدولية للمدخلات والمخرجات.**
تمكين السلع والخدمات الأساسية	**إجمالي قيمة المعاملات المؤمن عليها من المؤسسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي تتيح بصورة مباشرة الوصول إلى السلع أو الخدمات الأساسية، بما في ذلك الإمدادات الغذائية، والطاقة والوقود، وخدمات المياه والصرف الصحي، والسلع الصحية، والربط بوسائل النقل، والخدمات العامة الأساسية.** **المصادر: سجلات معاملات المؤسسة وتصنيف المشاريع.**
تعزيز فرص العمل	**العدد التقديري لفرص العمل التي يدعمها النشاط الاقتصادي الناشئ عن معاملات التجارة والاستثمار والتمويل المؤمن عليها من المؤسسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعند عدم توفّر بيانات مباشرة عن العمالة، يُقدّر عدد فرص العمل المدعومة من خلال تحويل قيمة المعاملات المؤمن عليها إلى نشاط اقتصادي، ثم تطبيق معاملات كثافة العمالة القطاعية استنادًا إلى البيانات الاقتصادية للدولة المضيفة.** **المصادر: بيانات معاملات المؤسسة، والإحصاءات الاقتصادية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.**

مؤشر الأداء الرئيسي	التعريف
دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة	**العدد التقديري للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد من الأنشطة المؤمن عليها من المؤسسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتستند التقديرات إلى حصص مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة وعوامل كثافة المشاركة المحافظة المطبقة على النشاط الاقتصادي الذي تتيحه المعاملات المؤمن عليها.** **المصادر: بيانات معاملات المؤسسة، والإحصاءات المعترف بها دوليًا بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يشمل مؤشرات البنك الدولي الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وإحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبيانات العمالة الصادرة عن منظمة العمل الدولية، وإحصاءات الحيازات الزراعية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة.**
تمكين البنية التحتية الاجتماعية	**إجمالي قيمة المعاملات المؤمن عليها من المؤسسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي تدعم البنية التحتية التي تتيح بصورة مباشرة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية، والتعليم، وأنظمة المياه والصرف الصحي، والإسكان الميسور التكلفة، والبنية التحتية للنقل ذات البعد الاجتماعي.** **المصادر: سجلات معاملات المؤسسة وتصنيف المشاريع.**

المؤشرات على مستوى المشروع في دراسات حالات الأثر (المستوى الثالث)

تعرض المؤشرات على مستوى المشروع نتائج تنموية محددة مرتبطة بمعاملات فردية ترد في دراسات حالات الأثر الواردة في التقرير. وتُصمّم هذه المؤشرات بما يتناسب مع خصائص كل مشروع وسياقه، ولا تُجمع على مستوى المحفظة.

مؤشر الأداء الرئيسي	التعريف
القيمة السنوية لإنتاج معادن البطاريات (بالدولار الأمريكي)	**القيمة السوقية السنوية التقديرية لمعادن البطاريات المنتجة من خلال المشروع. وتُحتسب بضرب أحجام الإنتاج السنوية من النيكل والكوبالت في أسعار السوق الدولية السائدة.**
القيمة السنوية لإحلال الواردات التي أتاحتها المؤسسة (بالدولار الأمريكي)	**القيمة السنوية التقديرية للواردات التي جرى الاستغناء عنها بفضل الإنتاج المحلي الذي أتاحه المشروع. ويُحتسب هذا المؤشر بضرب حجم الإنتاج السنوي للمشروع في السعر المرجعي الدولي للسلعة المعنية.**
المعادل لتوليد الكهرباء (ميغاوات/ساعة)	**ما يعادل توليد الكهرباء التقديري المرتبط بإمدادات الطاقة التي أتاحها المشروع. ويُحتسب باستخدام عوامل التحويل القياسية للطاقة بين المحتوى الطاقي للنفط الخام وتوليد الكهرباء.**
تمكين واردات الطاقة	**القيمة التقديرية لواردات الطاقة التي أتاحها تمويل المشروع أو أنشطة تيسير التجارة المرتبطة به. ويُحتسب هذا المؤشر من خلال تحويل أحجام المعاملات المدعومة إلى قيم مكافئة للنفط الخام باستخدام الأسعار الدولية المرجعية للنفط.**
العدد التقديري للأسر المستفيدة	**العدد التقديري للأسر المستفيدة من الخدمات أو البنية التحتية التي يدعمها المشروع. ويُحتسب بقسمة العدد التقديري للسكان المستفيدين على متوسط حجم الأسرة، استنادًا إلى إحصاءات التعداد الوطني.**
العدد التقديري للسكان المستفيدين من تحسين الربط	**العدد التقديري للسكان المستفيدين من تحسين الربط في النقل الذي أتاحه المشروع. وتستند التقديرات إلى افتراضات معيارية بشأن نطاق السكان المخدومين بممرات النقل، وهي افتراضات شائعة الاستخدام في تقييمات أثر البنية التحتية.**
القيمة المكافئة لإنتاج البطاريات	**العدد التقديري لبطاريات المركبات الكهربائية التي يمكن إنتاجها باستخدام المخرجات السنوية من النيكل في المشروع. ويُحتسب هذا المؤشر من خلال تحويل إنتاج النيكل إلى طاقة إنتاجية مكافئة للبطاريات، استنادًا إلى افتراضات معيارية لكثافة المواد المستخدمة في بطاريات المركبات الكهربائية.**
دعم الطاقة الاستيعابية لنقل البضائع	**القدرة التقديرية لنقل البضائع التي تتيحها قاطرات السكك الحديدية المدعومة بالمشروع. وتستند تقديرات السعة إلى مواصفات الشركة المصنِّعة المتعلقة بقدرة جرّ القاطرات في ظروف التشغيل النموذجية للنقل الثقيل.**

مؤشر الأداء الرئيسي	التعريف
دعم أصحاب المشاريع الصغيرة	**العدد التقديري لأصحاب المشاريع متناهية الصغر المدعومين من خلال التمويل الذي أتاحه المشروع. ويُحتسب هذا المؤشر بقسمة إجمالي التمويل المخصص للتمويل الأصغر على الحد الأقصى لحجم قرض التجزئة لكل مقترض.**
نسبة واردات الدولة من الحبوب	**الحصة التقديرية من إجمالي واردات مصر من الحبوب التي تمثّلها واردات الأغذية الأساسية المدعومة بالمشروع. ويُحتسب هذا المؤشر من خلال مقارنة أحجام الواردات المدعومة بإحصاءات واردات الحبوب الوطنية.**
نسبة احتياجات الدولة من واردات القمح التي يوفّر لها الدعم	**الحصة التقديرية من احتياجات مصر الوطنية من واردات القمح التي أتاحها التمويل التجاري المدعوم بالمشروع. ويُحتسب هذا المؤشر من خلال مقارنة قيمة واردات القمح المدعومة بإجمالي الطلب الوطني على واردات القمح.**
النسبة المكافئة من إمدادات الغاز الطبيعي السنوية لباكستان	**الحصة التقديرية من إمدادات الغاز الطبيعي السنوية في باكستان التي يمثّلها مكافئ الطاقة المرتبط بالمشروع. ويُحتسب هذا المؤشر بالاستناد إلى إحصاءات إمدادات الغاز الطبيعي الوطنية للسنة المشمولة بالتقرير.**
النسبة المكافئة من إمدادات النفط السنوية لباكستان	**الحصة التقديرية من إجمالي إمدادات النفط السنوية في باكستان التي يمثّلها مكافئ الطاقة المرتبط بالمشروع. ويُحتسب هذا المؤشر بالاستناد إلى إحصاءات إمدادات النفط الوطنية للسنة المشمولة بالتقرير.**
النسبة المكافئة من إجمالي إمدادات الطاقة لباكستان	**الحصة التقديرية من إجمالي إمدادات الطاقة في باكستان التي تمثّلها الطاقة التي أتاحها المشروع. ويُحتسب هذا المؤشر من خلال مقارنة مكافئ الطاقة المرتبط بالمشروع بإجمالي إمدادات الطاقة الوطنية.**
تيسير استيراد الأغذية الأساسية	**القيمة التقديرية لواردات الأغذية الأساسية التي أتاحها التمويل التجاري المدعوم بالمشروع. وتُحتسب باستخدام الأسعار الدولية المرجعية للقمح بوصفه بديلًا معياريًا للسلع الغذائية الأساسية.**

تشمل مصادر المؤشرات على مستوى المشروع الإحصاءات الدولية المتاحة للجمهور والمعايير المرجعية لأسعار السلع الأساسية، مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والهيئات الإحصائية الوطنية، وبورصات السلع الأساسية الدولية.

الملحق (هـ): قائمة المراجع.

- الوكالة الدولية للطاقة. 2025. استثمارات الطاقة العالمية لعام 2025. https://www.iea.org/reports/world-energy-investment-2025
- صندوق النقد الدولي. 2025. آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2025. https://www.imf.org/-/media/files/publications/weo/2025/october/english/text.pdf
- صندوق النقد الدولي. 2026. تحديث آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2026. صندوق النقد الدولي. https://www.imf.org/-/media/files/publications/weo/2026/january/english/text.pdf
- فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة. 2025. تقرير حالة الفريق لعام 2025. https://tnfd.global/tnfd-2025-status-report/
- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. 2025. الملفات التعريفية الخاصة بالدول وتحديثات اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة. https://www.ifrs.org/use-around-the-world/use-of-issb-standards-by-jurisdiction/
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. 2025. التقرير التجميعي للمساهمات المحددة وطنيًا والمواد التحضيرية لمؤتمر الأطراف الثلاثين. https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/nationally-determined-contributions-ndcs
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2025. تقرير فجوة التكيف 2025. https://www.unep.org/resources/adaptation-gap-report-2025
- مجموعة البنك الدولي. 2025. آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو 2025. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/8bf0b62ec6bcb886d97295ad930059e9-0050012025/original/GEP-June-2025.pdf
- مجموعة البنك الدولي. 2025. تقرير حالة واتجاهات تسعير الكربون https://www.worldbank.org/en/publication/state-and-trends-of-carbon-pricing.2025
- مجموعة البنك الدولي. 2026. آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2026. <a> https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/a9e24256-baf8-45bb-9075-75e437e1d6f7/content

مقر للمؤسسة
8111 شارع الملك خالد،
النزلة اليمنية
الوحدة ١ جدة 223332-2244
المملكة العربية السعودية
(+966) 12 644 5666
(+966) 12 637 9755
iciec-communication@isdb.org
iciec.isdb.org

ISSN 1658-435X